

2553
S/A

نهاية الارشاد

احفال الميلاد

سَمَّيْنَاهَا وَيَحْكُرُ مِنْ

وَفَوْقَ تَسْتَوِيَّاتِ رَبِّهِ سِرًّا وَعَلَانَا أَصْغَبُ عِبَادَةٍ

عَيْنُ الْقَضَاةِ الْحَمْدُ الْبَارِي وَطَنًا وَالْكَنُوزِ سَكَنًا

قَدَاهُ طَبْعُهُ نَافِي النَّظِيرِ الْوَاقِعِ فِي الْكَيْفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أظهر من ذروة انواره الداتية العلى شمس النبوة الوفية
 وأنعم على العالمين بالنعمة العظمى وهي ولادة خير البرية وهو الذي
 اعتنى بتعظيماته لولادته العلى فخلق الافاق الخوارق العجيبة لتظهر
 فيها عظمتها القصوى وتجل عليها مرتبة البهية فيا ايها الذين آمنوا تخلقوا
 باخلاق الله الاعلى وعظموا ولادته السنية باحتفال تفخيمته الحسنة
 وتعظيماته المرضية وصلوا وسلموا عليه وعلى اله واصحابه الذين هم
 نجوم الهدى في بكرة وعشيتة الامم وصل وسلم عليه وعليهم ما دام خلقك
 الاقصى عدد معلوما تاك السرمدية اما بعد فيقول العبد الراجي

ع في اشارة الى معلومات العلوم الاجمالي فانها سرمدية بمردية علمها وغير متناهية بالفعل
 بخلاف معلومات العلم التفصيلي فانها ليست كذلك كما لا يخفى على لواقف امنه

عفوريته الهادي عين القضاة السيد را بادي صانه الله ذولا يادي
 عن شرورا لا عادي بفضل البادي في العواقب والمبادي ان الله
 تبارك وتعالى قد يشر لصلى عباد سبيل رضائه ووقفهم في كل قرن
 بما يجتبه حسب اقتضائه فلذا اقد جمع القرآن حسب مقتضاه اول الزمان
 ودونت الاحاديث في الاجزاء والمصنفات حين ما خيف عليها ان
 لا تصان عن الافات واظهرت العلوم العربية عن ما اثر الكا ملين
 لتيسر العبارات العربية على الطالبين واجتهد اجتهاد كثير في السائل
 حين ما دعت اليها ضرورة العامل والسائل ونصب الواعظون
 والمناظرون ليعصون الدين عما يفسد الفساد وحملت الايات
 الفرقانية بالحركات الاعرابية والرموز القرآنية وتبينت علوم الدين
 المدارس وعينت لاصنف الخير المجالس وهكذا في كل عصر من الاعصار
 قد زيد ما يجبر نقصان الدين المختار وعلى هذا طالت المدة بمرور الشهور
 والسنين الى ان بعد القرن النبوي بعد اكتوبر عن المسلمين حتى ذهبت
 عن قلوبهم العظمة النبوية وخدت في افئدة تصمنا ر الحجة المصطفوية
 وقد كان كل منهما مكمل لايمان المؤمنين ومشيد لقصر اليقين ومناط
 لاستحكام الدين وطريقا الى وصول اعلی عليين وحبال متينا لامر تبا طهم
 بر رب العالمين فاحتل بذلك نظام الاسلام وكثرا اختلاف بين السفهاء
 واولي الاحلام فحرم الله سبحانه على العباد ووقفهم بما هو راجح من
 احققال الميلاد لتجلب اليهم العظمة النبوية وتنجذب اليهم الحجة المصطفوية

على وفق استعدادهم من سبيل ايسر ويتشرف بخواصه الفاضلة كل
 من الاصغر والاكبر فقد ذاك توجه كثير من عامة المسلمين وعلمائهم
 الاجهاد الى احتفال الميلاد في كل زمان واكثر البلاد واهتموا به اهتماما لم يبلغوا
 حيث حميت به المحافل لتعظيمات قولية وفعلية للحضرة النبوية عليه
 افضل الصلوة والتحية. لكنهم بمجاهلهم عن كون القيام عند ذكر الولادة
 المصطفوية تعظيما للنبي لقادم سيد البرية اقتصر وافي المحافل على ما سواه
 من التعظيمات القولية والفعلية. الى ان هداهم الله تعالى اليه وقد بهم
 لديه بتوفيقاته العلية والعلية. فحينئذ قد حكمت تعظيماتها التي انعتقت
 محافل الميلاد لاجلها على طبق ما وفقهم الله تعالى بها ووقفهم اياها فاذا
 كان كل من القيام واحتفال المولد تعظيما للحضرة النبوية. لم يصلح فحدها
 ان ينكره احد من الجماعة الاسلامية لكن شذمة قليلة قد وقع منها الانكار
 فالبعض عند القيام وحده من بدعات الدين المختار ومع ذلك كان لا ينكر
 انكار اشداء المنكرين بل كان يقوم مع القائلين فوجه الله تعالى رحمة الارباب
 حيث كان انكار الضعيف في معرض الاعتذار وهذا لان مسئلة القيام
 عقدة نظرية لم تخل بانامل الانظار والافكار ولم يمتد الى سبيل اثباتها
 احد في عصر من الاوصار والقوم الاخرون لما ختم الله على قلوبهم وعلى
 سمعهم ووقعت على ابصارهم غشاوة انكروا القيام بل انكروا احتفال المولد
 مع كونه بدعي لا يستحسن انكاره بل لم يوردوا على انكاره ما دليلا
 سديلا بل زادوا فيه الشغب واختاروا به التعصب حتى تلقى فيه البعض تغشا

وعنادا ومفسدا فلذا صار عقلا معالوما في احتفال المولد والقيام بالحجاء
في الصحارى لم يجدوا له دليلا ولا مرشدا فافاء الله سبحانه وتعالى بفضله
الظيم وطوله العيم هذا في اليه هداية وفيه وانعم على نعم دلائله و
بياناته النقية فشرحت عن ساق الحمد للحديث تلك النعم الساطعة النيرة
ووجهت عنان النظر لتلقه ترتيبها في رسالتها جامعة مانعة فثبت لها
الرسالة على مقدمة ومرصدين وخاتمة متوكلا على الله المعين ومتمسكا
بجمله المتين وسميتها بنهاية الارشاد الى خصال الميلاذ
فبحول الله تعالى وقوته دنت المعنى واجابت الامال وانعقدت الرسالة على
احسن الاحوال هذا الله سبحانه استله سوال الخاشع المتضرع ان يجعلها
خاصة لوجهه الكريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وها انا
اشرع في المرام مقصدا بالله الفضل النعمان فاقول المقتدمة في
توضيح البدعات من حيث تفاسيرها واحوالها قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اخذت في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد - فهذا الحديث
صحيح يستفاد منه مطلقان ومقيدان اما المطلق الاول فهو الحديث
مطلقا سواء كان محدثا دينيا او محدثا دنيويا ولا هذا ولا ذاك بل
كان داخلا في الدين صراحة بحكم الشارع عليه الصلوة والسلام وكان
محدثا في نفسه بالنسبة الى الزمان النبوي صلى الله على صاحبه وسلم
وهذا الاخير كالترجيح التي سننها سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه فانها
داخلة في الدين صراحة بما قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي

سنة الخلفاء الراشدين المهديين وتحدثت في نفسها بالنسبة إلى الزمان النبوي
على صاحب الصلوة والسلام فسيدينا عمر رضي الله تعالى عنه لما اطلق عليه البدعة حيث قال
في حقها نعت البدعة هذه من حيث هذا الفرد الأخير وأما المطلق الثاني فهو الحديث في الدين
وهذا المطلق وإن كان مقيداً بنفسه لكنه مطلق بالنسبة إلى المقيدين الآخرين فالأول
مطلق حقيقة وهو البدعة اللغوية والثاني مطلق إضافة وهو البدعة الشرعية وأما المقيدين الأول
فهو ما يكون محدثاً في الدين ولا يكون ناشياً منه بوجه وجوه الدلالة البينة فاصول الفقه
وهذا هو البدعة السيئة المردودة وأما المقيدين الثاني فهو أيهم من الأول بطريق مغلخا فنعني
ما يكون محدثاً في الدين ويكون ناشياً منه بوجه تلك الوجوه كالاجتهاديات مثلاً هذا هو البدعة
الحسنة المقبولة وهذه البدعة ناقصة في البدعية لأن فيها حداً ثانياً في الدين
صورة لا حقيقة بخلاف السيئة اذ فيها احداث في الدين بحسب الصورة
والحقيقة كليهما فتكون البدعة الحسنة كامنة في الدين حقيقةً مظهر
بالاحداث فيكون احداثها اظهراً للحقيقة لا اختراعاً بخلاف السيئة فانها
لعدم كونها في الدين يكون احداثها اختراعاً جازماً فلذا يكون الدين كاملاً
مكلاً قبل ظهور الاجتهاديات وغيرها من سائر البدعات الحسنة
واليه يحدى قوله تعالى أَلْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ كما لا يخفى فانهم ولما
كانت البدعة السيئة كاملة في البدعية وكان الفرد الكامل متبادراً من
المطلق لا يريدت البدعة السيئة من البدعة فيما قال النبي صلى الله عليه
وسلم كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ثم لما كان الحد في الدين الذي هو البدعة
الشرعية مشتركاً في هذين المقيدين ومنحصراً فيهما كانت البدعة الشرعية

مقسما لهما بالذات وأما البدعة اللغوية فلكونها عامة من البدعة
الشرعية تكون مقسما لهما بالتبع بالذات وأما كل من البدعة السيئة
والبدعة الحسنة فهي مقابلة للأخرى وتسيم لهما كما لا يخفى هذا ما استفاد
من الحديث حسب ما اقتضته قواعد الاستفادة وبما انفقت البدعة
من حيث مفاهيمها وأحوالها على وجه التحقيق الذي لا تشوبه سفسطة
ولا تمازج مغلطة فاحفظه فإنه ينفعك غاية النفع.

الموصل الأول في مباحث احتفال مولد النبي صلى الله عليه وسلم
قول وبالله التوفيق وببشارة إرمة التحقيق احتفال المولد مستحسن
شرعي وتحقيقه على وجه البسط أن الله تعالى قال **وَإِنَّمَا نِعْمَةُ رَبِّكَ كُنْ**
فَمَهْدٍ يُهْدَى إِلَى أَنَّهُ يُجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْدُثَ نِعْمَةً رَبَّنَا الْوَاصِلَةَ إِلَيْنَا
ذَلِكَ لَا تَقُولُهُ حَدِيثٌ لَكُونَهُ أَمْراً يَكُونُ لِلْجُوبِ عَلَى مَا حُودِ الْأَصْلِ
وَأَنَّهُ حُكْمٌ مُرْتَبٍ عَلَى الْفَعْلِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى
وَأَنَّهُ أَضَافَةُ النِّعْمَةِ إِلَى اللَّهِ الْمَوْصُوفِ بِالرُّبُوبِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى النِّعْمَةِ الَّتِي يَرْبِي اللَّهُ
بِهَا وَإِنْ هِيَ إِلَّا النِّعْمَةُ الْوَاصِلَةُ إِذَا التَّرْبِيَّةُ أُنْمَا تَكُونُ بِالْوَاصِلَةِ دُونَ
غَيْرِهَا كَمَا لَا يَخْفَى فَعَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ يَسْتَفَادُ أَنَّ تَحْدِيثَ نِعْمَةِ الرَّبِّ تَعَالَى
حِينَ مَا وَصَلَتْ إِلَيْنَا وَاجِبٌ عَلَيْنَا وَفَحْصُهُ أَنَّ عِلَّةَ وَجُوبِ التَّحْدِيثِ
أَنَّمَا هِيَ وَصْفُ النِّعْمَةِ الْوَاصِلَةِ فَفِي أَيِّ فَرْقٍ تَحْقُوقُ هَذَا الْوَصْفِ الْكُلِّي تَرْتَبُ
بِهِ حُكْمٌ وَجُوبُ التَّحْدِيثِ عَلَيْهِ حِينَ مَا أَعْتَبَلْنَا تَصَاقُفَهُ بِهِ فَيَتَحَقَّقُ لَهَا أَعْتَبَلْنَا
أَعْتَبَلْنَا تَصَاقُفَ الْفَرْقِ بِوَصْفِ النِّعْمَةِ الْوَاصِلَةِ وَأَعْتَبَلْنَا رِذَاتِ الْفَرْقِ وَتَرْتَبُ حُكْمٌ

انما هو باعتبار الاول دون الثاني فاذا اعتبرنا فردا ما متصفا به
 وجب علينا ان نحدد به بيان يظهر به انه نعمة ربنا الواصلة اليه
 الا فلا فاذا كان مدار ترتب الحكم اعتبار الاتصاف لكان وجوب
 التحديث استحسانيا لا عينيا وذلك لان هذا الاعتبار انما هو امر
 استحساني فاذا كان مدار للترتب الوجوب لكان الوجوب مرتبة
 ترتبه على الاستحسانى استحسانيا وان كان بالنظر الى وصف نعمة ربنا
 الواصلة اليه وحده وجوبا محضا واذا دريت هذا فاعلم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لما كان باعثا للايمان لما ورد من احاديث لولا
 وكان رحمة لهم لما قال الله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ
 لكان نعمة عظمى فائقة على نعم العالمين كلها ثم لما تولد ووصل
 اليه من العالم النوراني كان تحديثه بيان يظهر به انه صلى الله عليه
 وسلم نعمة ربنا العظمى الواصلة اليه الفائقة على نعم العالمين كلها واجبا
 بالوجوب الاستحسانى بالطريق الاول لكن لما كان تحديثه صلى الله
 عليه وسلم بالبيان الاجمالى مغفورا للتحديث بعينه الخلقية والخلقية
 والنسبية والحسبية والتولدية الواصلة اليه من ربه تعالى فلا بد من
 تحديثه ببيان تفصيلي تظهر به فضائله الخلقية والخلقية والنسبية
 والحسبية والتولدية فان قلت قد مر في التمهيد المثبت لوجوب التحديث
 ان ترتب الوجوب انما هو باعتبار الاتصاف وهذا الاعتبار انما يتحقق
 في النبي صلى الله عليه وسلم لانه مشفريا هو مناط اتصافه بالنعمة العظمى

الفائقة من كونه بأشكال لا يحيط بها العالمين وكونه رحمة لهم فينتقل
 الذهن منه اليه جداً وليس النعم الواصلة اليه صلى الله عليه وسلم
 على هذه المثابة فلا يقدر الا تصاف هناك فلا يجب تحديدها فلا
 يحتاج الى البيان التفصيلي اصلاً قلت اذا انتقل الذهن الى انه صلى الله
 عليه وسلم نعمة عظيمة فائقة على نعم العالمين كلها لا تنقل منها جملاً
 الى فضائل الذاتية والخارجية والى ان كلاً منها مما يتنعم ويتفجع به
 هو صلى الله عليه وسلم فينصف كل منها بالنعمة انصافاً اجمالياً والافصافاً
 مطلقاً اجمالياً كان او تفصيلاً علمه كافي لترتب وجوب تحديده عليه
 فالبيان التفصيلي مما لا يخلص عنه بهذا اصلاً فان قلت ان الثابت بالولاية
 انما هو الوجوب لتحديث النعمة الواصلة اليها لا لتحديث النعمة الواصلة
 الى غيرنا والنعم النبوية انما هي الواصلة اليه صلى الله عليه وسلم فلا يجب
 علمنا تحديدها فلا يحتاج الى البيان التفصيلي بل يكفي لنا البيان الاجمالي
 قلت ان النعم الواصلة اليه صلى الله عليه وسلم هي الواصلة اليها بوسطه
 اما من حيث ذراتها او من حيث اثارها ولا شك ان كونه صلى الله عليه
 وسلم نعمة عظيمة فائقة على نعم العالمين كلها انما هو بسبب نعمه
 الواصلة اليه صلى الله عليه وسلم فاذا كانت نعمه الواصلة اليه صلى الله عليه
 وسلم واصله اليها بوسطه وكانت مما يتوقف عليه كونه صلى الله عليه
 وسلم نعمة عظيمة فائقة على نعم العالمين كلها لوجب وجوب استحصانها
 ان تحدث تلك النعم ولا يبيانات تفصيلية بقدر الطاقة البشرية

والوسعة الوقتية بحيث تظهر بها فضائله السطيمة السابقة ونعمه
 الرفيعة الواثقة بقدر القدرة الميسرة ويجعل تحديتها بتلك البيانات
 توطئة لتفصيل تحديته صلى الله عليه وسلم من حيث انه نعمة ربنا
 العظمى الواصلة اليها الفائقة على نعم العالمين كلها فاذا وجبت توحيد
 نعمه الفائضة عليه صلى الله عليه وسلم بالبيانات التفصيلية اولا ثم
 تحديته صلى الله عليه وسلم بالبيان التفصيلي بحيث يظهر به انه
 نعمة عظمى فائقة على نعم العالمين كلها وواصلة اليها وجوبا
 استحسانيا وجب وجوبا استحسانيا على الاعظم المبين للولادة النبوية
 التي هي سبب وصول النعمة العظمى الفائقة اليها ان يبين اولا الفضائل
 المذكورة تفصيلا بحيث يجعلها توطئة لولادة النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ووصوله اليها ثم يبين تفصيلا فضائل الولادة والوصول اليها
 ثم اذا قال قول النبي صلى الله عليه وسلم يقوم قياما بنية استحسانه
 تعظيما له صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم قادم في الحفل
 وحاضره مجسودا صلى عند قوله هذا بل لانه قادم في العالم الجسماني
 من العالم النوري من قبل هذا من وقت الولادة الشريفة وحاضر
 عند القائل بحضور ظلي هو اقرب من حضوره الاصل وانما يختار
 هذا القيام التعظيم لتكامل نظام التعظيم النبوي فيكون من حيث
 تكميل نظامه واجبا بالوجوب لا انتظامي لا واجبا باحد من الوجوبين
 الشرعيين العيني والاستحساني وانما هو بالنظر الى شريعته مستحسن جدا

فيكون مستحسناً بالاستحسان الشرعي قطعاً وكل ذلك مما يتعلو بالقيام
 سيتضح في الرصد الثاني انضاحاً تاماً ان شاء الله تعالى ثم يحتمل محفل
 ويقتسم في أخرة شئ من الحلو والطعام شكر الله تعالى على ما أنعم علينا
 نعمة عظمى فاقفة على نعم العالمين كلها أصالة ونعم تلك النعمة
 تبعية وعلى ما أنعم علينا نعمة الهداية الى احتفال تخديتها التفصيلية
 التي فاقته بركاتها على بركات ما وراء محفل القرآن من سائر المحافل
 وأظهار المسرة الحاصلة بولادة النعمة العظمى الفائقة ووصولها
 اليها أصالة وبوصول نعمها اليها تبعية وببذل السعادة بتلك التخديتها
 التي فاقته على تخديتها نعم العالمين كلها وهذا التقسيم من حيث
 أنه يؤدي به شكر الله تعالى يجب وجوباً استحسانياً شرعياً على ما قال
 الله تعالى أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ وقال تعالى وَلْتَن شُكْرُكُمْ
لَا زَيْدٌ لَكُمْ كَمَا لَا يَخْفَى أَفَافَهُمْ وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ تَظْهَرُ بِهِ الْمَسْرُةُ الْمَذْكُورَةُ
مُسْتَحْسَنٌ شَرْحِيٌّ وَتَظْهَرُ فِي الشَّرْعِ نِزْلُ التَّحْقِيقِ النِّكَاحِ فِي مَحْفَلِهِ فَانَّهُ
سِتَّةٌ وَأَنَّمَا يُنْزَعُ حَقِيبُهُ أَظْهَارُ الْمَسْرُةِ الْحَاصِلَةِ بِهِ فِي مَحْفَلِهِ فَالْمَسْرُةُ
النِّكَاحِيَّةُ مَعَ كَوْنِهَا أَمْرًا دُنْيَوِيًّا مِنْ وَجْهٍ لَمَّا كَانَ أَظْهَارُهَا عِلَّةً لِنِزْلِ التَّحْقِيقِ
فِي الْمَحْفَلِ وَالْمَسْرُةُ الدِّينِيَّةُ الْمُخَصَّصَةُ الْفَائِقَةُ عَلَى أَكْثَرِ الْمَسْرُاتِ الدِّينِيَّةِ يَكُونُ
أَظْهَارُهَا عِلَّةً لِلتَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى وَالْأَظْهَارُ السَّنِيَّةُ مُنْفِئَةٌ
هَهُنَا فَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحْسَنًا وَاتَّفَاعِلُ الْجَامِعِ لِلْمَحْقُوقِ فِي هَذَا الْمَقَامِ حَيْثُ
يَتَجَلَّى بِهِ تَأْيِيدُ إِيْمَانِ احْتِفَالِ الْوُلَدَانِ بِقَصْدٍ مِنْهُ لَا تَيَانٌ تَلْقَى قَدْرَ الْأَمْكَانِ

بالتعظيمات القولية والعملية الشرعية بلذبي صلى الله عليه وسلم بسبب
 ما تولد وقد ملينا من العالم النوراني متوجها الى العالمين توجها
 معنويا بافاضة الرحمة عليهم وهذا التعظيم ينقسم الى اربعة اقسام احدها
 قول والباقي على والكل تعظيم بمعنى ما به التعظيم وذلك لان حقيقة
 التعظيم المقصود ههنا انما هي اظهار العظمة وهو امر انراعي لا يوجد في
 الخارج الا بمنشئه الذي هو القول او العمل فيكون كل من القول والعمل
 اظهارا للعظمة بمعنى ما به الاظهار فيكون كل منهما تعظيما بمعنى ما به
 التعظيم لكن القول تعظيم بلا واسطة النية والعمل تعظيم بواسطة وهذا
 لان القول يدل على عظمة المعظم دلالة وضعية قطعية عظمته
 بذاته الدالة عليها وضعا بخلاف العمل فانه يكون عاريا في حد ذاته عن
 اظهار العظمة ولذا قد يكون تعظيما وقد لا يكون تعظيما فلا بد لكونه تعظيما
 من امر زائد وهو النية فاذا صممت اليه نية التعظيم صار تعظيما ولا فلا
 ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات هذا اما التعظيم
 القولى فهي البيانات التفصيلية للفضائل النبوية الخلقية والحقيقية والنسبية
 والمحسبية بحيث تكون توطئة وتمهيدا للبيان التفصيلي للفضائل النبوية
 التولدية والولادة النبوية التي بها وصلت انبثا النعمة العظمى الفارقة على
 نعم العالمين كلها فينقدها بمقصد المحفل انيلاد المقصد الاول هو البيا
 ذو التوطئة والتمهيد والمقصد الثاني هي البيانات التوطئة والتمهيدية
 واما التعظيم العملى فهو على انحاء ثلثة الاول القيام بالاداء والثاني تفسيه

من الحلو والطعام والثالث الزينة الدنيوية الشرعية وهي ما تكون
 مشروعة من الألبسة الفاخرة والفرش الحسنة والعبيات والمصاير
 وغيرها مما يترين به الحفل الميلاذي وتظهر به شوكة الألبان الميلاذية
 أولاً وعظمة النبي صلى الله عليه وسلم ثانياً فهذه أقسام ثلاثة للتعظيم العلي
 تنعقد بها ثلاثة مقاصد الحفل فإذا خُصمت هذه إلى المقصدين الأولين
 لارتقت مقاصد الحفل إلى خمسة بعضها تعظيم نبوي بالذات وبالواسطة
 تعظيم نبوي آخر وبعضها تعظيم نبوي بالتبع أي بواسطة تعظيم نبوي آخر أو الذي هو تعظيم نبوي بالذات
 فنقول المقاصد الأربعة الأولى وذلك لأن كلامها تظهر به عظمة النبي صلى الله عليه وسلم
 بواسطة تعظيم نبوي آخر غاية ما في الباب أن الألبان الميلاذية التي
 هي المقصدين الأولين لكونها أقوالاً على عظمة النبوة بلا واسطة
 تظهر بها العظمة النبوية بلا واسطة ثانياً والقيام الميلاذي الذي هو المقصد
 الثالث لكونه فعلاً عارياً في نفسه عن التعظيم النبوي لا يصير تعظيماً نبوياً ما
 لم تنظم إليه نيته كما أن القيام الصلاة لا يكون تعظيماً لله تعالى ما لم يُؤم
 به تعظيمه تعالى وكذا التقدير الذي هو المقصد الرابع لأنه فعل عارٍ في نفسه
 عن التعظيم النبوي فلا يذله من نيته يصير بها تعظيماً نبوياً وهذا لا ينافي
 أن يتحقق شكر الله تعالى وإظهار المسرة المذكورة لأن كونه تعظيماً نبوياً
 يكون سبباً لكونه شكر الله تعالى ولتحقق المسرة وإظهارها كما لا يخفى فافهم
 لكن تلك المقاصد الأربعة الأولى مع تفرقها وكون بعضها على نحو
 كون البعض الآخر على نحو آخر متشاركة في كونها تعظيماً نبوياً بالذات بمعنى

نفى وساطة تعظيم نبوي آخر وأما الذي هو تعظيم نبوي بالتبع فهو الزينة
الدينية المذكورة التي هي المقصد الخامس إذ تظهر بها أولاً عظمة البيئات
البيلادية وشوكتها في انظار أهل المحفل ظهوراً واضحاً حتى تميل إليها
نفوسهم ميلاً وقياً وتجدب إليها قلوبهم انجذاباً قوياً ثم تظهر بهذا
ثانياً عظمة النبي صلى الله عليه وسلم وشوكتها في نفوسهم وقلوبهم ظهوراً
تاماً ولاجل ذلك كان الأمام مالك رحمه الله تعالى إذا أراد أن يجلس
توضاً وضوءه للصلاة ولبس أحسن ثيابه وتطيب مشط لحيته فقبل له في
ذلك فقال أو قريبه حديث رسول الله فإذا صارت تلك الزينة تعظيماً
لما هو تعظيم للنبي صلى الله عليه وسلم كانت تعظيماً له صلى الله عليه وسلم
بالتبع بواسطة تعظيم نبوي آخر لأن تعظيم التعظيم الشيء يكون تعظيماً بالتبع
بواسطة التعظيم وأما قيدنا الزينة الدينية بالشرعية فيما سبق من بين
مقاصد المحفل احترازاً عن الزينة الدنيوية الغير الشرعية لأن كلامنا
فيما لا يتخط عن درجة الاستحسان الشرعي وغير الشرعي لا يكون مباحاً
فضلاً عن أن يكون مستحسنًا شرعياً ثم غير الشرعي على نحوين نحو عدم
شرعيته بالذات ونحو عدم شرعيته بالذات بل بالغير بواسطة تدن
الرجح أو الإسراف مثلاً أما الفحولة فكالمسكرات والثياب والفرش
الحيرية والمذهبة والمفضة والظروف الذهبية والفضية مثلاً وأما
الفحولة الثانی فكشرب الدخان وكثرة الزينة الدنيوية الباطنة المحدث
الإسراف ككثرة الصايح الباطنة إلى حد الإسراف مثلاً وضابطه بلوغ الزينة

الدينيوية حد الاسراف ههنا ان تبلغ الزينة الدينيوية الى كثرة وبجدة
 تصير بهما شاملة للخواص عن البيانات الدينية الى نفسها فلهذا لا
 تكون تعظيما دينيا بالتبع ايضا بل تكون زينة دينوية محضة حارجة
 الاهمية داخلية تحت الاسراف المفهم عنه فلا تجوز قطعاً واذا كانت الزينة
 الكدائية خير جائزة مع وقوعها في مقام البيانات الدينية واحتمال
 صدور تعظيمها بالتبع بواسطة البيانات فالزينة التي توقع في الطرق
 الخالية عن محافل البيانات الدينية تكون غير جائزة بالطريق الاول
 لان جوازها انما هو بسبب كونها تعظيماً بالتبع لا مردني ويستحيل ان
 يكون ما بالتبع بدون ما بالذات فاذا وقعت في مقام ليس فيه محفل
 البيانات الدينية لم تكن تعظيماً دينياً اصلاً بل صارت لهواً حراماً فلا
 تكون جائزة بثبوت فضلاً عن ان تكون مستحسنة فعلى هذا ايقاد الصايح
 على الكثرة في الطرق الخالية عن محافل البيانات الدينية في الليلة المعروجة
 كما وقع في بعض البلاد الهندية يكون لهواً منهياً عنه داخل تحت الاسراف
 والمسرة المراجعة لا يقتضي ان يرتكب بمثل هذه المزخرفات الاسرافية
 التي هي من المخطوط القسائية ولا ترضى بها الا النفوس الطافية والآلة
 لا وقعت ان تتخذ الرافعات المغنيات مع التواشير في الديار والطرق
 فان احترز عن هذه مجرمتها الصريحة المشهورة وجب ان يحترز عن
 تلك بكونها لهواً واسرافاً محضاً اذ هي عارية بالكلية عن كونها تعظيماً
 دينياً واظهاراً لشرعياً للمسرة العظيمة الدينية اما انها عارية بالكلية عن

كونها تعظيماً لامر ديني فلا تنال الزينة الدنيوية لا تكون تعظيماً بالذات
 الامر ديني والا لم تكن دنيوية هذا خلف وليس فيما نحن فيه ما هو تعظيم
 به بالذات حتى تكون بواصفه تعظيماً له بالتبع وليست كما ان يكون ما بالتبع
 يدون ما بالذات فظهر نجا عارية بالكلية عن كونها تعظيماً لامر ديني
 واما انها عارية بالكلية عن كونها اظهارة لشرعية السرة العظيمة الدينية
 فلان اظهارها انما شرح باقامة الصلوة واداء الصوم وامه أم الطهر أمر و
 يدل المال في المصارف الشرعية التي هي منافع المسلمين واقامة الحج فكل
 بليغات الدينية وتزينها بزينة شرعية تكون تعظيماً لتلك البليغات
 ربها تميل اليها النفوس العامة وتجذب اليها القلوب الاكثرية وابس
 شياب الحسنة الشرعية وغير ذلك مما لا يتجاوز عن الحدود الشرعية
 فاذا كفت هذه الشروعات لاظهار السرة العظيمة الدينية كفاية شرعية
 لم يحتج له الى تلك المصايح الموقدة التي هي زينة دنيوية محضه فيكون
 زينة من حيث كونه زينة شرعية، ميان تلك المصايح بل ايأ عنها وهذا
 زاد، ثم اذ قال الله تعالى لا تمدن يدك الى مال متاعه الا ذكراً فمهر زهره الحلو
 لا يمد يدك فيه ولا يمد يده في رزقك ولا يمد يده في رزقك ولا يمد يده في رزقك
 يسلم عن الدنيا وما فيها فما حدى الذكر والذكر ايتها ملعونة كما لا يخفى فظهر
 فلا يكون الاظهار بها شرعياً بل انما يكون حزيناً بل يكون منافع من انكباب
 بالاراف التي عنه فقير امتعازاً فيما بين الفتنة وكذا اكل امر دنيوي يتكبه
 فسقة لاظهار السرة ويأبى عنه الاظهار الشرعي يكون ركنه بسبب التشبه

بهم فسقيامكروها تحريمياً ثم حرمة هذا المرتكب الدينوي انما تكون تشبيهة
 محضه من جهة التشبه وحده اذا لم يكن المرتكب بالغالى حدا لاسراف
 كالمصايح المذكورة ولا حراماً بالذات كالحري والثوب المذهب الغير الشرعي
 والخاتم الذهبى مثلاً والا كانت حرمة من جهة اخرى ايضا كما تكون من
 جهة التشبه فاذا ن ظهر كل الظهور ان المصايح الموقدة المذكورة عارية
 بالكلية عن كونها اظهارة شرعية للمسرة العظيمة الدينية فاذا ثبت انها عارية
 بالكلية عن وجوه الشرعية ثبت انها لهو محض واسراف مجت فيجب ان
 يجتزع عنها ايضا وبعد التبا والتى ثبت حق الشبوت ان الزينة الدينوية اذا كثرت
 على الاطلاق لا حلت مرامنا فلذا قيدناها بالشرعية فيما سبق فتذكر واذا قد
 تبين بما ذكرنا ان كلا من المقاصد الخمسة للمحفل تعظيم نبوي شرعى ثبت
 انه مستحسن شرعى لان كل تعظيم نبوي شرعى مستحسن شرعى وذلك لما قال الله
 تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَقَالَ تَعَالَى وَمَنْ يُعْظَمْ
 شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وتقريره ان العبرة في الآية حين
 الاستدلال بها انما هي لهو ولا لفاظ لا لخصوصية شأن النزول على ما تقر
 في الاصول وان الحرمة ما لا يحل انتهاكه على ما في الجلالين وشعائر الله
 معاله التي ندب الله اليها وامر بالقيام بها على ما في منتهى الارب في لغات
 العرب فعلى هذا يستبر كل منهما من حيث معناها العام فيكون كل منهما
 شاهداً للنبي صلى الله عليه وسلم ايضاً ولا شك ان المراد بالتعظيم في الآيتين
 انما هو التعظيم الشرعى وانه قد حكم في الآيتين صراحة واشارة بالخيرية

عند الرب على كل تعظيم شرعي متعلق بحرمات الله وشعائره قلما دخل كل
 من مقاصد المحفل في التعظيم الشرعي وكان متعلقا به صلى الله عليه وسلم لكونه
 تعظيما نبويا ودخل هو صلى الله عليه وسلم في حرمات الله وشعائره حكم
 بالخيرية على كل من مقاصد المحفل جدا فيكون كل منها مستحسنا شرعيا و
 ذلك ما ادعينا به وخلاصة الكلام في هذا المقام ان دعوانا هي ان كلا
 من مقاصد المحفل مستحسن شرعي انما ثبت بالمقدمتين الصغرى والكبرى
 اولهما ان كلا من مقاصد المحفل تعظيم نبوي شرعي وثانيتهما
 ان كل تعظيم نبوي شرعي مستحسن شرعي فبانضمام
 الثانية الى الاولى يحصل قياس افتراضي ينتج الدعوى
 المذكورة تجدا وقد ثبت كل من هاتين المقدمتين
 ثبوتا واضحا لا ريب فيه الا الزائغ الضال فتذكر وتبصروا تماقنا الاستحسان
 بالشرعي في الدعوى ليحترز به عن الاستحسان العقلي والعرفي لان الشيء ربما
 يكون مستحسنا عقلا او عرفا ولا يكون مستحسنا شرعا الا ترى الى المحال القوي
 مثلافاته مستحسن عقلا وعرفا وليس مستحسن شرعا بل هو منهي عنه في الشرع
 ونحن بصدد اثبات الاستحسان الشرعي لكل من المقاصد المحفلية فلذا
 قيدنا الاستحسان بالشرعي لثلاثي فوات المطلوب من حيث كماله ثم ايقنا
 قيدنا التعظيم النبوي بالشرعي في المقدمتين لتصح كلية الكبرى ويتكرر الاوسط
 وذلك لان السجدة للنبي صلى الله عليه وسلم تعظيم نبوي مع انها ليست
 بشرعية بل هي حرام في الشرع جدا فلا بد لتصحيح الكبرى من اعتبار الشرعية فيها

ثم بعد اعتبارها فيها لا بد لتكرار الاوسط من اعتبارها في الصغرى ايضا
هذافا ففهم واستقيم على ما أمزت ولا تتبع الهوى فتزول قدماء ولا تتوهم
ان استحسان كل من المقاصد المحفلية منافع لما سبق من ان كلاً مما عد
المقصد الثالث والخامس واجب بالوجوب الاستحسانى لان تواردا الحكم
التخالف على شئ واحد من جهات مختلفة لا يورث التناقض المستحيل اصلا
فالاستحسان ثابت من جهة التقدير النبوى لكل من المقاصد والوجوب
الاستحسانى ثابت من جهة تحديث النعمة لكل من المقصدين الاولين على
ما مر وثابت من جهة الشكر لكل منهما والمقصد الرابع ايضا اما ثبوته للرابع من
جهة الشكر فلما مر من الايتين واما ثبوته من هذه الجهة لكل منهما فلانه
كما ان المصنوع يدل على لصانع كذلك العظام الهيبة الظاهرة والمصنوع
تدل على كون الصانع ذا عظمة قضوى فائقة على عظام ذلك المصنوع
فلما كان كل من المقصدين الاولين تعظيما نبويا دالا على العظام الهيبة
النبوية ومظهر لها وكانت هذه العظام دالة على العظمة القضوى الالهية
الفائقة على تلك العظام ومظاهرة لها كان دالا على العظمة القضوى الالهية
الفائقة على تلك العظام ومظهر لها لان الدال على الدال على شئ حال
على ذلك الشئ وان المظهر لم يظهر الشئ مظهر الدال على الشئ ولا شك ان كلاً من
النبي صلى الله عليه وسلم وفضائله نعمة الهية وقد وقعت سببا لتلك
البيانات الدالة على العظمة الالهية والمظاهرة لها فصار كل من المقصدين
فضلا ينبئ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعا فيكون شكراً فيكون واجباً

بالوجوب الاستحسانى لما مر من الأيتين وليس ثبوت الوجوب
 الاستحسانى لكل منهما مقصورا على حقيقى تحديث النعمة والشكر بل
 هو ثابت له من جهة كونه موعظة نافعة للمؤمنين ايضا على ما قال الله
 تعالى وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يُتَفَعُّ الْمُؤْمِنِينَ فَإِذَا ذُنُوبُهُمْ مَثُرَتْ حَقِيقَاتُنَا
 المقررة فى هذا المرصد ان الاستحسان الشرعى ثابت لكل مما سوى المقصد
 الرابع من المقاصد من جهة واحدة وهى جهة التعظيم النبوى وان ثابت
 للمقصد الرابع من جهتين جهة التعظيم النبوى وجهة اظهار مسوة النعم
 العظمى الفائقة الدينية وان الوجوب الاستحسانى ثابت لكل من المقصدين
 الاولين من ثلاث جهات جهة تحديث النعمة وجهة الشكر وجهة
 الموعظة النافعة والمقصد الرابع من جهة واحدة وهى جهة الشكر
 فعلى هذا تكون المقاصد التى هى مقومات المحفل واجزاؤه اكثرها
 ذات استحسان واحد وبعضها ذات استحسانين وبعضها ذات وجوب استحسانى
 واحد وبعضها ذات وجوبات استحسانية ثلاثة فيكون ما هو ذات استحسان
 واحد ووجوبات استحسانية ثلاثة وهو المقصدان الاولان بالغا وجوه
 المحفل واهتمامه المحفل الى غاية القوة والاستحكام بالنسبة الى ما سواها
 فيكون كل منهما اعظم اجزاء المحفل واصل مقاصد بالنسبة الى
 الاجزاء والمقاصد الباقية لكن المقصد الاول الذى هو بيان تفصيل
 للفضائل النبوية التولدية والولادة النبوية التى بها وصلت اليها
 النعمة العظمى الفائقة على نعم العالمين كلها تكون المقصد الثانى الذى هو

البيانات التفصيلية للفضائل النبوية الخلقية والخلقية والنسبية
 والحسبية توطية وتمهيداً له يكون رأس سائر أجزاء المحفل واصل
 مقاصده الباقية والبواقي إنما تكون توابعه ولذا اضيف المحفل الى
 المولد او الميلاد دون جزء اخر من اجزائه الباقية كما ان النكاح لكونه
 اصل مقاصد محفله ورأسها اضيف المحفل اليه لا الى غيره مما تحقق فيه
 فلو تخلف المقصد الاول عن توابعه المتحققة في المحفل لم يكن هذا المحفل
 محفل الميلاد ولو تخلفت التوابع عن المقصد الاول المتحقق في المحفل
 الميلاد ولو على سبيل المقصان كما ان النكاح لو لم يتحقق في محفل بخلاف
 توابعه لم يكن المحفل محفل النكاح ولو تحقق فيه بخلاف توابعه لمكان
 المحفل محفل النكاح جداً فاذا صار المقصد الاول اصل المقاصد ورأسها
 وجب على مبين الميلاد الشريف وجوباً شرعياً ان يتبينه ولا يتركها بدلاً
 والا لصار خائناً في اداء حقوق المحفل التي يجبل مؤتمناً فيها خيانة
 عظيمة ومحقر لما هو النعمة العظمى الواصلة اليها الفائقة على نعم العالمين
 كلها من حيث هي نعمة كذا آية وجملة الكلام في هذا القامات
 محفل المولد محفل تكون اجزائه ومقاصده ذات احكام فائقة
 شرعية وكذا تكون ذات اغراض شرعية عالية وغايات دينية
 فاضلة منها التعظيم النبوي ومنها تحديث النعم العظمى الفائقة الدينية
 ومنها اداء الشكر على تلك النعم ومنها الوعظ بالنافعة ومنها اظهار
 السرور الفائقة الدينية وهذه الغايات الخمسة هي الجهات المثبتة

للأحكام المذكورة ثمران المقاصد المحفلية لا تنحصر غاياتها في هذه الخمسة
 بل لها غايات أخرى سوى هذه أيضاً منها ارتسام العظمة النبوية فكأنها
 الخالية عنها ومنها انجذاب المحبة النبوية إلى القلوب العارية عنها ومنها
 تجديد المحبة النبوية الذي يتقوى به الأيمان ومنها ترسييد المحبة النبوية
 الذي يرتقى به الأيمان إلى الكمال ومنها الارتباط بالنبي صلى الله عليه وسلم
 وبواسطته بالله تعالى وهذا هو ربط الحادث بالقديم وبه يستحكم الربط
 استحكاماً كاملاً ومنها رضام النبي صلى الله عليه وسلم ومسرتة بهذا المحفل
 وهذا امر منامي قد علم بالروايات الصادقة التي هي جزء من اجزاء النبوة على ما
 صرح به العلامة ابن الجوزي وغيره ومنها رضاء الله تعالى بأهل المحفل
 وتوجهه اليهم بالرحمة الخاصة لما فيه من ذكر جيبه واطهار عظمة جيبه
 ومنها نزول ملائكة الرحمة على اهله ومنها حصول البركات المتتالية
 به وهذا امر تجريبي قد حصل للاكثرين بالتجربة ومنها نشر العلم الخالص
 وهكذا لو تفحصت غاياتها الدينية العالية لارتقت إلى ما لا يقف
 عند حد ثم هذه الغايات بعضها غاية لساثر المقاصد وبعضها غاية لبعضها
 بالذات وللبعض الآخر بالتبع وبعضها غاية لبعضها دون البعض الآخر
 وكل ذلك غير خفي على من له فهم سليم وطبع مستقيم فافهم واستقم
 فإذا كان محفل المولد محفلاً لاجزائه ومقاصد ذات احكام شرعية
 نجمة وغايات دينية عظيمة لاصار لعلو شأنه وسمو مكانه وشرافه
 اطواره وكرامة اثارة بالطريق الأولى روضة من رياض الجنة التي امر النبي

صلى الله عليه وسلم برتعا حيث قال إذا مررت برياض الجنة فارتعوا
 قالوا وما رياض الجنة قال حلق الذكر والذكر كما يطلق على ما يذكر الله
 تعالى به من اسمائه الحسنة كذلك يطلق على الموعظة الحسنة أيضا
 قال الله تعالى وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ فإذا صار محفل الميلاد
 روضة للجنة ما مودة الرتع بامر النبي صلى الله عليه وسلم صار هو بامره
 ما مور الشراكة جذا فهذا المحفل الميف الذي شرافته ظاهرة من حيث
 احكامه الشرعية العلية وكرامته باهرة من حيث كثرة غايات الدينية
 السنية والامر بشركته وقع من النبي سيد البرية عليه افضل الصلوة
 والتحية يكون لا محالة شرعا بكل جزء من اجزائه المستحسنة العظيمة فائقا
 على ما وراء المحفل القراني من سائر المحافل الدينية والقول بكونه بدعة
 سيئة ناش عن سفاهة بيعة والتي اوقعت قائله في هذه الورطة
 الظلمة هي مورفتها ان محفل الميلاد المنعقد على هذه الهيئة الكدائية
 المروجة لم ينقل من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابه الكرام ولا
 من علمائه المجتهدين العظاما قول ان اريد بعدم نقله عدم نقله مطلقا
 لا صراحة ولا دلالة فمنع لما علمنا ان كلاً من مقاصد المحفل التي هي
 اجزاء امر شرعي ثابت بالدليل الشرعي غير منقطع عن درجة الاستحسان
 وان اريد به عدم نقله صراحة فسلم لكنه خير مضمون فان شرعية امر لا
 توقف على الدلالة الصريحة والا لزمان تكون الاجتهادات بدعة
 سيئة وتحكم كل افرادي وان لم يستلزمان يوافق حكم كل مجموع مطلقا

لكن اذا اتخذت علة الحكم فيهما لتوافقا جلا وعلة الحكم ههنا وهي التقويم
 النبوي وغيره مما ذكرنا وبضايمه في الاشتراك قد اشتركت في الحكمين
 فكان حكمهما واحدا بل العلة متحققة في الكل الثاني على سبيل المنزلة
 فيكون الحكم ثابتا له بطريق اولى منهما ان الصحابة الكرام رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين مع غلبة محبتهم وكمال تعشقهم بالنبي صلى الله عليه وسلم
 لم يحتفلوا بالولد احتفالا كذا شيئا فلا يخلوا عنهم لم يكونوا اذ به من الدين
 او لم يكونوا على ثوابه الجزيل والثاني باطل لانهم كانوا اعلم الناس
 احرصهم على العبادات فعين الاول اقول قد علمنا في صدر الرسالة
 ان احتفال المولد بالهيئة الكذائية انما هو توفيق من الله تعالى لاجل انه
 جالب للعظمة النبوية وجاذب للهمة الصطفوية وقد صارت قلوب
 اكثر المسلمين بعد العهد النبوي عنهم عارية عنهما فلا بد لهم من ذلك
 الاحتفال لاجل مثال هذه الغاية فلما كان الصحابة الكرام رضي الله تعالى
 عنهم منغمسين في غاية محبة صلاته عليه وسلم وكمال تعشقه وكانوا
 بالصحة النبوية الاصلية جالسين لفيوض وبركات لا تماثل عشر عشرينها
 فيوض الوف المحافل المذكورة وبركاتها وبالجملة كانوا مستغنين بالصحة
 النبوية الاصلية عن الصحة النوية البنيانية المحاصلة بالمحفل المذكور
 كان الاحتفال الكذائي امرا مخفيا في الدلائل الشرعية غير ظاهر بدون
 الاستخراج لم تكن لهم ضرورة داعية الى ذلك الاحتفال اصلا فلم يتجهوا
 الى استخراج منه فافلذا لم يحتفلوا بالولد احتفالا كذا شيئا وخلاصة الكلام

ان الاحتفال بكونه امر مخفيا في الدلائل لا يتحقق في الخارج اصالة
 الا يتحقق الضرورة الداعية اليه واستفراجه من تلك الدلائل وقد اقتدا
 في القرن السابقة فلذا لم يتحقق الاحتفال من الصحابة رضوا الله عنهم ولا
 من غيرهم من كان في تلك القرن والضابطة في استعمال ما هو مخفي
 في الدلائل الشرعية ان كل ما هو شرعي في نفسه وغير ظاهر الثبوت في
 الشريعة لا يقع في حيز الازدواج ما لم تقع ضرورته الداعية اليه ولم يظهر
 ثبوته في الشريعة ولذا كان الصحابة الكرام رضوا الله تعالى عنهم جميعا
 لما رزقت لهم كمال القوة الحافظة لم يتحقق لهم الضرورة لتدوين
 الاحاديث في الكتب فلم يتوجهوا اليه اصلا ولم يخيف تلف الاحاديث
 في اخرق نهم بلجوق الوفاة بهم وخيف ضعف القوة الحافظة وشروع
 الكذب والفساد فيما بعد هم دعوت ضرورة بقائها الى ان تدون
 فيما تدوينها تقتضيه الضوابط الصائفة فصارت مدونة فيها على حسب
 تلك الضوابط وهكذا حال سائر الشرعيات المستحسنة الحادثة كالاخبار
 واصول الحديث والفقه والعلوم العربية والحركات والرموز القرآنية
 والمدارس الدينية وغيرها مما يتكامل به الدين او يفيض اليه ويتيسر به
 واذا دريت هذا فقد علمت ان عدم الاحتفال بالكرام المولدة من
 حيث الهيئة المروجة لا يكون دليلا على كونه بدعة سيئة اصلا كيف لا
 وان عدم الاحتفال به ان قطع النظر عن الواقع احتمل كلا من وجهين احدهما
 ان يكون بسبب كونه بدعة سيئة وثانيهما ان يكون بسبب عدم ظهوره

من الخفاء وعدم الضرورة الداعية اليه والظاهر ان المحتمل لكل من
 شيئين لا يصلح ان يكون دليلا لاحدهما المعين قطعا وان نظر الى الواقع
 لاخص بالثاني جلتا كل تقدير لا يكون عدم الاختقال دليلا على كونه
 بدعة سيئة اصلا ثم ان التشقيق لا يخلو اما ان يراد فيه بالعدل والعلو ما
 هو مطلق بعينه التفصيل والا جلي او يراد بهما ما هو خاص هو التفصيل
 على الاول يكون كل من السلبين لكونه خلاف الواقع باطلا وعلى الثاني يكون
 صحيحا لكنه لا يجزى نفعاً وبطلان الشئ الثاني بانهم كانوا اعلم الناس في
 احصاءهم على العبادات غلط محض فان اعليتهم ان كانت اعلية تفصيلية
 لزمان تكون الاجتهاديات وسائر البدعات الحسنة الواقعة فيما بعدهم
 غير اجتهاديات وبدعات حسنة واقعة فيما بعدهم هذا خلف وان كانت
 اعلية مطلقة تفصيلية كانت واجمالية فهذه لا توجب بطلان الشئ
 الثاني اصلا والا حرصية على العبادات انما هي متفرعة على العلم التفصيل وقد
 دريت انه مفقود فيما نحن فيه فتفقدا الاحرصية فيه ايضا فعمل التشقيق
 مما لا ينبغي ان يصنف اليه فضلا عن ان يقول عليه فافهم واستقم ومنها الانواع
 كما يكون في الفعل يكون في التراث كذا في المواهب اللطيفة في شرح مسند البخاري
 ولذا قال شارح المواهب الدنية رحمه الله وقد نص الشارع على افضلية
 ليلة القدر ولم يتعرض ليلة مولد صلوات الله عليه وسلم ولا امثالها بالتفصيل
 دليلا فوجب علينا ان نقصر على ما جاء عند صلوات الله عليه وسلم ولا نفتن
 شيئا من عند نفوسنا القاصرة عن ادراكه اقول قال الله تعالى ما انا بالمرسل

فَذُرُّهُ وَمَا لَهُمَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ فَاتِكُمُ اللَّيْلَ فَتَدُونَ أَنَّهُ قَدِ اسْتَرَفَ
 الْأَوَّلُ أَنَّ الْأَمْرَ بِأَخْذِ الْمُكَلَّفِينَ وَعَلَيْهِمْ قَدْ تَعَلَّقَ بِكُلِّ مَا أَنَا لَهُمُ الرَّسُولُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلِمَةُ مَا لِعُمومِهَا تَشْتَلُّ قَوْلَهُ وَفَعْلَهُ وَتَقْرِيرَهُ ثُمَّ الْقَوْلُ
 لِعُمومِهِ يَشْتَلُّ مَا دَلَّاهُ صَرِيحُهُ وَمَا دَلَّاهُ غَيْرُ صَرِيحِهِ فَتَدْخُلُ الْأَجْزَاءُ
 وَغَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ الشَّرَحِيَّاتِ الْخَفِيَّةِ الَّتِي تَظْهَرُ بِالِاسْتِخْرَاجِ فِي كُلِّ مَا
 بِوَسْطَةِ الْقَوْلِ قَدْ اتَّخَذَ مَا هُنَا الْأَقْسَامَ كُلَّهَا لَوْ جَبَّ عَلَيْهِمْ لَمْ يَأْخُذْ
 كَلَامُهُ وَيَعْمَلُوا بِهِ لِيَتَكَمَّلَ الْإِتْبَاعُ النَّبَوِيُّ فِي الْفِعْلِ وَالْثَانِي أَنَّ الْأَمْرَ
 بِاسْتِهْوَاءِ الْمُكَلَّفِينَ وَتَرْكِهِمْ قَدْ تَعَلَّقَ بِكُلِّ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ فَمَا كَانَ ظَاهِرًا أَوْ
 كَانَ خَفِيًّا يَظْهَرُ بِالِاسْتِخْرَاجِ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ مُشْكِرٍ حَرَامٌ وَ
 كُلُّ لَهْوٍ حَرَامٌ مَثَلًا فَقَدْ هَذَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ هَذَا يَتَهَوَّعُونَ كُلِّ مَا نَهَاهُمْ
 عَنْهُ وَيَتْرَكُونَهُ لِيَتِمَّ الْإِتْبَاعُ النَّبَوِيُّ فِي التَّرْكِ فَالْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ مَا وَخَّضْنَا
 أَنْفَاءً اسْتَفِيدَ مِنْهَا أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّ كُلَّ مَنْ مَقَّاصِدُ مَحْفَلِ الْمِيلَادِ لَنَا وَلِ
 كُلِّ مَا آيَاهُ عَلَى مَا فَضَّلْنَا سَابِقًا وَجَبَ اخْذُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ وَالْثَانِي أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ
 الْإِتْبَاعُ النَّبَوِيُّ بِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ أَفْصَالِ الْمُكَلَّفِينَ بَلْ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِمَا تَعَلَّقَ بِمَا
 أَنَا لَهُمُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا لَا يَحْصُلُ الْإِتْبَاعُ النَّبَوِيُّ بِتَرْكِ
 كُلِّ مَا هُمَا تَرَكُوهُ وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِتَرْكِ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَظَهَرَ أَنَّ الْإِتْبَاعَ كَمَا يَحْصُلُ بِفِعْلِ مَا أَنَا لَهُمْ كَذَلِكَ يَحْصُلُ
 بِتَرْكِ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ أَيْضًا فَالْإِرَادُ بِالْفِعْلِ وَالتَّرْكِ فِي كَلَامِ صَاحِبِ
 الْمَوَاقِفِ الطَّيِّفَةِ إِنَّمَا هُوَ هَذَا الْفِعْلُ وَالتَّرْكِ لَا فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وتركه اذ على هذا لا يصح الكلام قطعاً كما لا يخفى على الواقف المتذكر
بل المراد بالفعل هو فعل المكلفين الذي تعلق بهما آتاهما الرسول صلى الله
عليه وسلم وكذا المراد بالترك هو تركهم ما نهاهم عنه الرسول صلى الله
عليه وسلم فعلى هذا يكون كلام صاحب المواهب اللطيفة مفيداً لنا
لا لما نعين لانه نتيجة لما ذكر من الآية المفيدة لنا لا لهم وما قال
شراح المواهب اللدنية فهو ايضا يفيد لنا لا لهم لان المراد بالشارع في
كلامه انما هو الله تعالى لا النبي صلى الله عليه وسلم والا لما صح قوله ولم
يتعرض لليلة مولده صلى الله عليه وسلم ولا لامثالها بالتفضيل دليلاً
لانه يكون حينئذ خلاف الواقع كما لا يخفى على واقف الاحاديث النبوية
علما ان نسبة النص الى الشارع يؤيد ما قلنا فان النص انما يطلق كثيراً
على الآية القرآنية دون غيرها فاذا كان المراد بالشارع هو الله تعالى
لكان ما بعد هذا القول مفيداً لنا جلاً وذلك لان قوله ما جاء عنه صلى الله
عليه وسلم هو بعبينه ما اتاكم الرسول فيتناول جميع الاقسام المذكورة التي
دخلت تحتها مقاصد المحفل ايضا فيما حكم شراح المواهب اللدنية بقوله
فوجب علينا ان تثبت تلك المقاصد ثبوتاً شرعياً جازماً وبه تثبت شرعية
محفلها وهو عين مطلوبنا وما قال ولا نتبع شيئاً فهو اشارة الى
الانتهاء عن اخذ البدعة السيئة لما علمنا ذلك في المقدمة ان البدعة
السيئة يكون فيها ابتداع واختراع من عند النفوس القاصرة بخلاف
البدعة الحسنة اذ يكون فيها اظهارها عن الدلائل الشرعية لكونها مخفية

فيها لا خيرا عها من عند النفوس القاصرة اصلا فقد ظهر ان ما قال
 شارح المواهب اللدنية مفيد لنا لا لهما فقد بر وت شكر ولا يذهب عليك
 ان حمل قول صاحب المواهب اللطيفة و شارح المواهب اللدنية على ما حملنا
 عليه من المحل الصحيح انما هو مبني على صحة اصلهما ونقلهما اذ لو لم يكن احد
 صحيح الاصل او النقل لم يصح ان يقع في معرض الدليل فضلا عن ان يحتاج
 الى التردد بل كونه غير صحيح الاصل او النقل يكفي في رده قطعاً ثم بعد
 تحرير الجواب المذكور تيسر لي الرجوع الى اوائل الجزم الاول من شرح
 المواهب اللدنية فوجدت ما فيه من الاصل غير صحيح وكذا وجدت ما
 نقل عنه محرفاً فيه غير مطابق له ولو لا مخالفة الاسهاب لنقلت عبارته
 ههنا اظهاراً للتحريف ويثبت ان تلك العبارة مخدوشة في نفسها لكونها
 اعترافاً على ما في المواهب اللدنية ناشياً عن عدم فهم المراد ولكن يكفي
 لرد هارثنا الاخير الوجه الاخير من الوجوه الموقعة لما منع احتفال الميلا
 في الورطة الظلمة فليكن بالتذكروا التدبر فلي هذا ليكون المنقول من
 الشرح غير صحيح من جهة سقم الاصل وجهة النقل وبهذا علم
 ان الناقل غير معتبر في النقل فلا يعتبر نقله من المواهب اللطيفة ايضاً
 فافهم واستقم ومنها ان اداء النوافل بالجماعة فيما عدا الوارد الماثورة
 مكروه عند الله تعالى وان هي الا لعدم وروده من النبي
 صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله تعالى عنهم وهذا متحقق في محفل
 الميلا والرفق ايضاً فيكون المحفل مكروهاً وبدعة سيئة ايضاً اقول الصلوات

مقيدة بقيود ما ثورته عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله
تعالى عنهم وهي الوضوء والوقت وقراءة القرآن ومواجهة القبلة وغيرها
مما هو مذكور في الكتب الحديثية والفقهية فلا بد لادائها من تلك القيد
ولما كانت جماعة النوافل فيما عدا الموارد الماثورة ليست ماثورة من النبي
صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابه رضي الله تعالى عنهم كرهت النوافل
بالجماعة وصارت بدعة سيئة وهذا بخلاف محفل الميلاد المروج فان
اعظم مقاصد انما هي البينات الميلادية وهي فرد من افراد الموعظة
الحسنة والموعظة الحسنة مطلقة ليست مقيدة بقيود ما ثورته عن النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله تعالى عنهم فلا تحتاج في ادائها الى
تلك القيود اصلا بل تحصل حصولا شرعيا باي قيد شرعي ادبت ولما
كانت البيانات الميلادية فردا للموعظة الحسنة لكانت حالها كحال
الموعظة الحسنة جازا فنعتقد للبيانات الميلادية باي قيد شرعي ادبت
انعقادا شرعيا قطعا وقد علمنا ذلك في الدرس السالف ان كلا من مقاصد
الحفل الباقية شرعي فيكون اداء تلك البيانات بهذه المقاصد شرعيا
فلا يكون الحفل المروج بدعة سيئة اصلا وبالجملة قياس الحفل على النوافل
الموداة بالجماعة قياس مع الفارق وانما ذلك لاطلاق اعظم مقاصد
الحفل عن وجوب القيود الماثورة وتقييد النوافل بوجوبها وان كانا
متوافقين في الطاعة ولذا ترى تعليم العلم الديني مع تعليم العلوم العربية
في المدرسة بالانتظامات التي بها يتيسر التعليم وليستحسن انه امر شرعي

بالاتفاق مع ان كلا من هذه القيود بدعة حسنة وما ذلك الا لئلا
تعليم العلم الديني طاعة مطلقة غير مقيدة بالقيود الماثورة فعلى هذا
وجب ان تكون البيانات اليلادية ايضا شرعية وان كانت مع المقاصد
الباقية وهذا لانها كالحى طاعة مطلقة لاندراجها تحت الوعظة
الحسنة كذلك هى طاعة مطلقة لاندراجها تحت تعليم العلم الديني
فيكون اطلاقها من جهتين فتكون تلك البيانات شرعية بالطريق
الاولى ولو كانت مع الف بدعات حسنة فافهم واقنع ومنها ان
قيل لابن مسعود رضوا الله عنه ان قوما اجتمعوا فى مسجد يقولون يصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفعون اصواتهم فذهب اليهم ابن مسعود
رضى الله عنه وقال ما عهدنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما اراكم لامبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى اخرجهم من المسجد كذا
فى التاتارخانية وطوال الانوارا قول الحديث العارى عن الاسناد
لا يصلح للاستناد وتخرج صاحب التاتارخانية وطوال الانوارا لايحج
نفعا لانهما من متهمة اهل الفقه وليس من نقاد اهل الحديث فحرج
تخرجهما اياه مما لا يعول عليه اصلا علان وقائع الصحابة رضوا الله
تعالى عنهم فى باب الذكر وقمت على خلاف ذلك فحقه الوقائع عجا
بعيدا ولو اغضنا عن هذا كله لكفى فى ردة ما صح عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال اِذَا مَرَزْتُ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ قَارَعُوا قَالُوا وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ قَالَ
حَالُ الذِّكْرِ هَذَا ومنها ان تعيين محفل الميلاد بشهر ربيع الاول بدعة سيئة

وذلك لان الزمان امر سيال غير قابل للذات تتحد اجزاءه التحليلية
 حقيقة فلا يترجح جزء من اجزائه لان يعين لوقوع طاعة ما فيه ما لم
 يقع فيه او قبيله سببها الباعث عليها والظاهر ان الولادة النبوية التي هي
 سبب الاحتفال الميلاد باطولية بعد زمانها عنا قد بعدت عنا بعد ابعدها
 ولما كان الزمان امرا سيالا غير قابل للذات لم يمكن احادة زمانها اصلا
 فحينئذ لا يتحقق مرجح يرجح جزءا من اجزاء الزمان لاحتفال الميلاد فيه
 فيكون تعيين جزء من اجزائه المقتدة بحسب الحقيقة لاحتفال الميلاد ترجحا
 بلا مرجح فقطرة الكراهة على محفل الميلاد لاجل هذا التعين فيكون المحفل
 من حيث هذا التعين بدعة سيئة اقول الاجزاء الاولى التحليلية الزمنية
 وان لم تمايز من حيث الذات لكنها من حيث كمالها الفاضلة عليها من
 المبدء الفياض جل شانها متميزة فيما بينها واسا على الايام السبعة انما وضعت
 لتلك الاجزاء من حيث انها محلا لهذه الكمالات المتميزة الفاضلة عليها
 لكن لا من حيث انها اشخاص بل من حيث انها انواع ولما كان فيضان
 هذه الكمالات عليها مستمرا من الله الفياض على طريق الدورة الى ان يشاء
 استمراره على هذه الطريقة لاستمرارها وانواعها السبعة باستمرار موارثتها
 السبعة السابقة وحدثت اشخاصها السبعة اللاحقة فيكون كل يوم من الايام
 السبعة نوعا عاما في كل سبوع مجدوث شخصه فيه فتكون الايام السبعة
 في الواقع انواعا سبعة متعاقبة على طريق الدورة مستمرة بتجدد اشخاصها في
 كل اسبوع على الاستمرار وهذه الدورة فيها حق ان لا يرقضت من الايام

السبعة انواع لها علل مادية وعلل صورية أما عللها المادية فهي الاجزاء
التحليلية الزمانية وأما عللها الصورية فهي كمالاتها المتنوعة لها فجنس
تكون حيثية الكمالات حيثية تقييدية معنوية على تقدير دخول
الكمالات فيها وعنوانية على تقدير خروجها عنها فلهذا تكون الايام
زمانية لاجزاء زمانية وتكون في حد ذاتها من الاجزاء الزمانية مساحية
ووجه المساحة ان عللها المادية التي هي الاجزاء الزمانية لما تبادرت
من الايام الى الذهن لظهورها ولم تتبادر عللها الصورية منها اليه كخفاها
ذهبت اولها والعامة الى ان الايام هي الاجزاء الزمانية وليس الامر
لكذلك وبالحكمة ان كل يوم من الايام السبعة نوع سواء كان مركبا من
الجبر والزمانى والانوار والبركات المخصوصة التي تفيض عليه تجميلا له
من الله الحكيم جل شأنه او كان عين الجبر والزمانى ذاتا وغيره اعتبارا
من حيث كونه مورد تلك الانوار والبركات المخصوصة اما الجبر
الزمانى فهو حلة مادية وما فيه الاشتراك وأما الانوار والبركات
المخصوصة فهي حلة صورية وما به الامتياز وكما تترتب به على كل يوم
من تلك الايام آثار وفوائد غير التي تترتب بشئ على يوم اخر منها وهذا
كالاقسام لاولية العطرية الفصلة بالدهن وما حل فيه حلولا شريانيا
من رائحة كرائحة المسك والورد مثلا فكما ان كل قسم اولى من تلك
الاقسام نوع له حلة مادية وما فيه الاشتراك وهي الدهن وعلل
صورية وما به الامتياز وكما تترتب به على كل قسم اولى من تلك الاقسام

الآثار وفوائد غير التي تترتب بمثلها على قسم أو على آخر منها وهي الراححة
 الخصوصية كذلك كل يوم من تلك الأيام على ما بينا ففهمنا أمران الأول
 أن كل يوم منها نوع والثاني أن له حلة مادية هي جزء زمان وعلة
 صورية هي أنوار وبركات خصوصية الهيبة الفائضة عليه لتكميله الأول
 فوجهين أحدهما عقلي والآخر نقلي أما العقلي فهو وجوه سندانها
 في إثبات الأول والثاني أن شاء الله تعالى وأما العقلي فهو أن الزمان لكونه
 متصلاً واحداً مستمراً لا غير فالذات يستحيل أن يعو شخص منه بعد ما
 مضى فلا يكون يوم من الأيام السبعة العائمة جزئياً فلا محالة يكون
 كلياً يمضي بغير شخص منه ويعود مجدود شخص آخر وليس هو جنساً
 إذ ليس تحتها كليات مختلفة الحقائق فلا بد أن يكون نوعاً وهو
 المطلوب الأول وأما الثاني فلا أن كل يوم من الأيام السبعة إنما يتصل
 بالجزء الزماني بالقوة ولا يتأق به تميز من سائر الأيام النوعية فلا بد
 له من مكل آخر يحصل به الامتياز منها وتتم به ذاته بالفعل وهذا
 هو كمال ذاتي له وإنما هو الأنوار والبركات الخصوصية الفائضة على
 علة المادية لأجل تكميله لأنه لما كانت الآثار والفوائد المترتبة على
 كل يوم من الأيام السبعة غير المترتبة على يوم آخر منها كانت تلك
 الآثار والفوائد لكل منها مستندة إلى كماله الصوري وممتازة به عما عداها
 من أمثالها ولا شك أنها عالية بهيئة فلا بد أن يكون منشؤها الذي
 هو الكمال الصوري أيضاً كذلك ولا يمكن لنا أن نكتفي بالتفصيل وإنما

فعله اجمالا بانه انوار وبركات مخصوصة للهية فائضة على جزء زمانى
لكل يوم لاجل تكميله فيكون كل يوم من الايام السبعة له علة مادية
هى جزء زمانى وعلة صورية هى انوار وبركات مخصوصة للهية
فائضة عليه لتكميله وهو المطلوب الثانى ثم لا يامرلة مادية للشهور
وهى للسنين وهى للقرن فتحتاج كل من هذه الى ما يخصها بالفعل و
يكمّلها وهى الانوار والبركات الشهرية والسنوية والقرنية فتكون هذه
انواعا تترتب على كل منها اثار وفوائد غير التى تترتب على الاخرى على هذه
تترتب الانواع الزمانية سفلا وعلوا فيكون اليوم نوعا سافلا والقرن
نوعا عاليا وكل من الباقيين نوعا متوسطا بالنسبة اليهما وسافلا بالنسبة
الى ما فوقه وعاليا بالنسبة الى ما تحته وهذه المتلوات كما هى عقلية
تستفاد من اصولها العقلية كذلك هى نقليّة تستفاد اصولها من الايات
القرآنية والا احاديث النبوية الواردة في فضائل الليالى والايام والشهور
والقرن وتقرير الاستفادة يقتضى تمهيد مقدمة وهى ان الزمان
الذى وقع فيه شئ متبرك نورانى لا يخلو اما ان يكون متبركا ببركته و
منورا بنورانيته اولا يكون كذلك بل يكون متبركا فورانيا قبل وقوعه
فيه وانما وقع فيه لشدة المناسبة بينهما فى البركة والنورانية فيبقى
كل من هذين الاحتمالين فى ذلك الزمان ما لم يرتجح احدهما على
الاخر بالدليل النقلي لان كلا منهما لكونا مرافعا خارجا ادراكه
عن العقول المتوسطة لا يمكن ظهوره عندها بحيث يتجيب به الامن

جانب الشارع فلا بد للترجيح من الدليل القلبي لكن على كل احتمال
 يتيقن ان الزمان الذي وقع فيه شئ معتبرك نوراني يكون متبركا نورانيا
 سواء حصلت بركته ونورانيته بالشئ الواقع فيه اولا واذا انتقشت
 هذه المقدمة على صحيفة خاطرك فاعلم انه قد اخبر الله تعالى في سورة
 القدر اولا بانزال القرآن في ليلة القدر فعلم منه بالمقدمة المعقولة
 انفا ان ليلة القدر متبركة نورانية لان القرآن المنزل فيها متبرك
 نوراني لكن لم يعلم بعد ان كلاما من بركتها ونورانيتهما مستفادة من
 القرآن ام لا فلما قال بعده وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ
 خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ علم ان كلامهما غير مستفادة من القرآن وذلك
 لان ما الحقيقية انما تكون لطلب حقيقة مدخولها لكن اذا تصرف
 اظهار الحقيقة بالذاتيات لا تمنع الذاتيات لها ولعجز التكلم عن
 ايرادها ولعجز الخاطب عن فهمها اوفوت البلاغة باظهارها اظهرت
 بعرضيات تجعل مراد الذاتيات ان كانت لها ذاتيات او تجعل مرادة
 لنفسها ان لم تكن كذلك ولذا وقع في الجواب حين ما سئل بكلمة ما عن
 الانسان انه حيوان ناطق مع ان كلاما من الحيوان والناطق عن ضمير
 حيث مفهومه وقال سيدنا موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام -

رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُوزَ مُوقِنِينَ عِيبًا عَمَّا قَالَ لِفِعُولِ
 وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ لانه لما امتنعت الذاتيات له تعالى اجاب بالعرضيات
 مراد بها الذات العلية الالهية لكن العين لما لم يهتد الى ضابطه جوابا

قال من حوله ألا تسمعون رثا وطمنا عليه إشارة بعد مطابقة
الجواب السؤال ثم لما وقف سيدنا الموصوف على جهله وضلالته غير
الجواب عن العريضات البعيدة إلى العريضات القريبة وقال تَبْكُمُ وَرَبُّ
أَبَاكُمْ أَلَا قَوْلَيْنِ ولكن اللعين مع ذلك لفرط جهله وشدة غماده وقوة
ضلالته لم يتنبه على ما هو الصواب في هذا الباب فعاد راثا وطاعنا
عليه صراحة وقال إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ كُفْرُونَ فافهم استقم
وخلاصة الكلام في هذا المقام أن ما الحقيقية مطلب للحقيقة مدخلها
فإن سئل بما عن شيء اجيب بذاتيات حقيقة أن لم يتحقق هذا المانع
من الموانع المذكورة والا اجيب بعرضيات مصيرت امرأة لذاتيات
تلك الحقيقة أو لنفسها وبالحجة أن الأصل في جواب ما الحقيقية أن تورد
فيه الذاتيات فإن منع عن إيرادها مانع تختار العرضيات فيه ضرورة
فعلنا هذا لما كان إيراد الذاتيات للأزوار والبركات المخصوصة بليلة القدر
مفوت لما هو غاية قصوى لسورة القدر وهو تحريض العباد وترغيبهم على
غاية الاهتمام بأحياء ليلته بل كان فهم تلك الذاتيات متعصرا على أكثر
الخطابين عدل الله سبحانه عن إيراد الذاتيات إلى قوله ليلة القدر خير
من الف شهر ثلاث نفوت البلاغة ويتيسر الفهم فأخبر عن حقيقة ليلة القدر
بخير من الف شهر ولا شك أن منشأ الخير إنما هو النور والبركة كما أن
منشأ الشر هو الظلمة والنجاسة فإذا كانت ليلة القدر خيرا من الف شهر
لما كانت فيها أنوار وبركات مجهولة الكنه معلومة بأنها خير من الف شهر

واصله الى حد كثره تفوق به على انوار الف شهر وبركاتها فقد تحصلت
 حقيقتها بالجرم الزماني وتلك الانوار والبركات الخصوصية وهذا هو المطلوب
 ثان من المطلوبين المذكورين قد ثبت بالدليل القلبي الذي هو القرآن
 قديماً كانت ليلة القدر ظرفاً لنزول القرآن حقيقة لا مجازاً كما هو الظاهر
 للتيار وكان حقيقتها متحصلة قبل نزول القرآن والا لم تكن له ظرفاً
 حقيقة بل مجازاً باعتبار علمها الدادية التي هي الجرم الزماني هذا خلف فلما
 حصلت انوارها وبركاتها المحصلة لها قبل نزول القرآن علم ان كلامها غير
 مستفادة من القرآن وهو المطلوب الذي كنا بصدد اثباته بهذا التقرير
 الماضي ثم تخصيص نزول القرآن ليلة القدر بحيث عقب عن اخبار الاخبار
 بخبريتها من لف شهر يدل على ان بين انوارها وبركاتها وبين الانوار
 والبركات القرآنية مقاربة ومناسبة شديدة حتى استحق كل ليلة القدر
 والقرآن لنزوله فيها دون غيرها فيكون نزول القرآن فيها وكذا نزل
 الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل امر سلام هي حتى مطلع الفجر من
 انوارها المختصة بها واما فوائدها المختصة بها فهو فوز من يجيها بالسعادة
 العلية التي لا يتيسر له الفوز بمثل تلك السعادات في غيرها فاذن ثبتت
 بالقرآن حقيقتها المحصلة المتأنة عما حادها وكذا انوارها وفوائدها المختصة
 بها واما ثبوت نوعيتها بقدرية ان تحريض العباد وترغيبهم على احيائها
 بخبريتها من لف شهر يدل على انها عائدة على الاستمرار وكذا اتبع نزول
 الملائكة والروح فيها بصيغة المضارع الدالة ههنا على الاستمرار يدل على ذلك

والعود لا يمكن إلا للنوع على ما مر في اثبات فومية اليوم بالدليل العقل
 علان ما الحقيقية إنما تطلب بها الحقيقة الكلية لا الحقيقة الشخصية
 ضرورة امتناع تعبير الشخص من حيث هو شخص بلفظ يدل عليه لا على
 شخص آخر فلا تقع في الجواب إلا الحقيقة الكلية ولو اغضنا عن هذا واقتصرنا
 على الجواب الذي اختاره الله تعالى لعلم قطعاً أن السؤال وقع عن الحقيقة الكلية
 لأن خيراً من ألف شهر كل ما يصلح أن يكون مرآة لا الحقيقة الكلية فلا تحصل
 به في الجواب إلا الحقيقة الكلية ثم هذه الحقيقة لا بد أن تكون نوعاً لأن
 النزول في الشيء يستدعي تحصيله والكل المتحصل إنما يكون نوعاً لا جنساً وهذا
 هو تقرير ثبوت نوعيتها بالقرآن فهو مطلوب بقول مراد الطولبيين المذكورين
 قد تقر بالدليل العقلي الذي هو القرآن ومن هنا وهناك يستبين لك أن
 ليلة القدر إنما وقعت ظرفاً بالذات لنزول القرآن وتنزل الملائكة والروح
 من حيث إنها نوع لا من حيث أنها شخص بل هي من هذه الحثية طرف
 الهما بالتابع وذلك لأن مناط الظرفية إنما هو تحصيل المظروف بحقيقته فإن
 كان المتحصل أصلياً كانت الظرفية أصلية وإن كان تبعياً كانت تبعية
 وإذا كان المتحصل النوعي تحصيلاً أصلياً وكان المتحصل الشخصي تحصيلاً فرعياً تبعياً
 لأن الشخص في تشخصه منقترن بالمتحصل النوعي كانت الظرفية الأصلية ثابتة
 للنوع والظرفية التبعية ثابتة للشخص ويمتنع أن يكون شيئاً ظرفاً بالتابع شئ
 آخر بدون أن يكون هناك ظرف بالذات له ضرورة امتناع وجود ما بالتابع
 بدون ما بالذات فعلى هذا تكون ليلة القدر من حيث نوعيتها ظرفاً بالذات

لنزول القرآن وتنزل الملائكة والروح ومن حيث شخصها ظرفا بالتبع لها
 وبالحكمة انه لا دخل بالذات لتخص ليلة القدر في ظرفيتها والا لما كان
 تنزل الملائكة والروح في كل ليلة القدر اصلا والتالي باطل فالمقدوسا
 ولاجل ذلك وقع السؤال عن الحقيقة النوعية لليلة القدر ووقع الجواب
 مطابقا له وكان خمير فيها راجعا اليها من حيث انها نوع هذا وتو تدرت
 في تقاريرنا هذه لا تضح لك امور منها ان كلاً من البركات الاصلية
 لليلة القدر وانوارها الاصلية سابقة على نزول القرآن وتنزل الملائكة
 والروح غير مستفادة بهما فتكون كل منهما من حيث اصليتها مقومة لها
 واما الحاصلة فيها بالقرآن والملائكة فمخ لا نعلم حالها بعد هل زادت
 على المقومة الاصلية حتى صارت مكملتها لها ام لا بل كانت خارجة عن
 التقويم اذ لا ينبغي لنا ان نكلم في النقل الغير المعقول الا بما يهدي اليه
 الاصل النقل ومنها ان هذه المقومة الاصلية سبب لنزول القرآن وتنزل
 الملائكة والروح فيها ومنها ان هذه المقومة الاصلية تعود في كل ليلة القدر
 فلذا يعود مسببها الزائل كلما تعود هي فيها فقد ظهر حق الظهور ان ليلة القدر
 لها احوال منها انها نوع ومنها ان لها علة مادية وعلة صورية ومنها ان لها
 اثاراً مختصة بها ومنها ان لها فوائد مختصة بها ومنها ان عود عليها الصواب
 يستدعي عود فوائدها واثارها الزائلة ومنها ان علمها الصورية غير مكتسبة
 من القرآن والملائكة بحسب علمنا فهذه احوال ستة ثابتة لليلة القدر
 بالاشارات القرآنية وكذا الخمسة الاولى ثابتة لليال الى الباقية وسائر الايام

والشهور والقرون بالذلالات القرآنية أو الحداثية كما مرفى تبيان
 ليلة القدر فلا نطول الكلام بذكرها ههنا بقيت الحالة السادسة وهي
 وإن كانت ثابتة لبعضها كما مر لكنها غير ثابتة لبعض الآخر بل الثابت لم
 أن عليها الصورية من حيث كمالها مكتسبة من التبرك التوراني الواقع فيه
 ونحن نقصر لبيان هذا على مثالين أحدهما يوم عاشوراء وثانيهما يوم
 الاثنين لأن تبيانها يُغني عن الأخرى إذ به يتم التقريب ويحصل ما كنا
 بصدد من مرادنا الأصل فقول أن يوم عاشوراء قد زيدت على علته
 الصورية الأصلية البركات والأنوار المستفادة من بعض ما وقع فيه تجميل
 لها وهذا يستفاد مما في الشوق عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه فقالوا هذا يوم عظيم
 أنجاه الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكرا
 ففخ نصومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففخ لي ففخ لي ففخ لي ففخ لي
 فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه متفق عليه انتهى لأن يوم
 سيدنا موسى عليه السلام في يوم عاشوراء شكر الله تعالى
 على النعمة الواقعة فيه ثم صوم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك
 اليوم شكرا على تلك النعمة مما يدل على أن تلك النعمة من حيث حقيقتها
 التي هي البركات والأنوار المخصوصة زيدت على الصورة النوعية الأصلية
 لمطلق يوم عاشوراء تكميلا لها وذلك لأن تخصيص يوم عاشوراء بالأصوم

فيه لا يخلو ما ان يكون لاجل ان سببه وهو النعمة المذكورة يتحقق في كل يوم
 من ايام عاشوراء ولا يكون كذلك بل يكون لاجل ان ذلك السبب وقع
 في يوم عاشوراء مرة واحدة حين ما حدث او لا والثاني باطل لان السبب
 الحادث لا ياتي قد مضى يعني يومه فتكون سائر الايام سواسية لتقدم يوم
 عليها واخلو كل منها عنه فتخصيص يوم عاشوراء بالصيام تخصيص بلا اختصاص
 وبه بطل الثاني فحين الاول وهو ايضا لا يخلو ما ان يكون السبب بصورة
 متحققة في كل يوم من ايام عاشوراء او يكون بحقيقته وحدها متحققة فيه
 والا ولظاهر البطلان فحين الثاني وبما يحصل المطلوب وهو ان حقيقة النعمة
 المذكورة قد زيدت على ما هو صورة نوعية لمطلق يوم عاشوراء لتكمل الصورة
 بها هذه حالة يوم عاشوراء وما يوم الاثنين فهو ايضا كذلك لما يستفاد مما
 روي في الشكوة عن ابي قتادة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم
 الاثنين فقال فيه ولدت وفيه انزل علي رواه مسلم انتهى وخلاصة تقريره
 ان هذا الصوم لا يخلو ما ان يكون شكرا على نعمتي الولادة والنبوة او يكون
 ذا فضيلة عليّة مخصوصة حاصلة ببركات هذا اليوم وانوار التي هي حقيقة
 الولادة والنبوة والكل مما يتم به التقريب على ما بينا مثله في بيان حالة يوم
 عاشوراء فتذكر وتدبر ثم ان حقيقة الولادة التي هي بركاتها وانوارها ما غير
 لحقيقة النبوة التي هي بركاتها وانوارها ومستقلة في التأثير وهذا بما صح ان
 ابا الهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاعتناقه ثوبية سرور
 بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم فهذا يدل على امرين احدهما ان حقيقة الولادة

صارت مكحلة للصورة النوعية ليوم الاثنين على ما بينا مثله فتذكر
 وثانيهما ان حقيقتها مستقلة في التأثير كما لا يخفى فانهم ثمر بركات
 يوم الاثنين وانوار وان صارت مكحلة للصورة النوعية لكل يوم من الايام
 الاثنينية لكنها ضعيفة بالنسبة الى البركات والانوار الواقعة في تاريخ
 ولادة الواقع في شهر ربيع الاول لان النبي صلى الله عليه وسلم حين ما تولد
 اكملت الصورة النوعية لكل من يومه وتاريخه وشهره ببركاته وانوار
 اما الاول فلما مرانفا واما الثالث فلما نقلت من امة المحدثين فضيلة
 الشهر بولادته صلى الله عليه وسلم كما تطلع عليه في الخاتمة ان شاء الله تعالى
 واما الثاني فبالقابلة على يوم عاشوراء فان هذا التاريخ لما صار ذا فضيلة
 عالية بوقوع النعم العلية فيه لكان تاريخ ولادة سيد المرسلين صلى الله
 عليه وسلم الواقع في شهر ربيع الاول ذا فضيلة فائقة على فضائل سائر التواريخ
 وما ذلك الا لان ولادة سيد العالمين صلى الله عليه وسلم نعمة عظمى
 فاقت على نعم العالمين كلها بل لتاريخ في باب الفضيلة سابق على اليوم
 بغاية السبق لا ترى ان يوم عاشوراء انما صار ذا فضيلة عليّة من حيث
 خصوصية تاريخه العاشر لا من حيث خصوصية اليوم بل هذه الخصوصية
 ملغاة بالنظر الى تلك الفضيلة كما لا يخفى ثم ببركاته وانوار قد صار
 الحرم كله ذا فضيلة فكذلك تاريخ ولادة النبوية فانه بلغت فضيلته
 العلية الى قوة صار بها شهر ربيع الاول كله ذا فضيلة عليّة وهذا غير
 متحقق في يوم الاثنين لانه وان صار بسبب كون الولادة النبوية فيه

ذا فضيلة عليّة لكن لم تبلغ فضيلته الى هذا الحد أصلاً ولا لصار كل
 شهر يتحقق هو متعدد دافيه ذا فضيلة عليّة بالطريق الأولي واللازم طال
 فكذا الملزوم ثبت ان بركات يوم الاثنين وانواراً ضعيفة بالنسبة الى
 البركات والانوار الواقعة في تاريخ الولادة الواقع في ربيع الأول وبهذا
 البيان يظهر ان امران الأول ان بركات الولادة النبوية وانوارها
 وان أثرت في كل من اليوم والتاريخ والشهر لكن تأثيرها في كل منها
 ليس على نهج واحد من جهة واحدة بل تأثيرها في اليوم وتأثير منفرد
 مستقل من جهة انه يوم الاثنين وحده مع قطع النظر عن وقوعه في
 ربيع الأول ولا تختلف تلك البركات والانوار عن يوم الاثنين الواقع
 في شهر مغاير لربيع الأول وتأثيرها في التاريخ والشهر تأثير واحد لكنه
 في التاريخ أول وبالذات وفي الشهر ثان وبالتبع فتكون البركات والانوار
 التاريخية قوية بالنسبة الى الشهرة جداً ثم تأثيرها في التاريخ انما هو من
 جهة انه واقع في ربيع الأول لا من جهة انه ذلك التاريخ وحده مع قطع النظر
 عن وقوعه في ربيع الأول ولا تتحقق تلك البركات والانوار كلها تحقق
 ذلك التاريخ وان كان واقعاً في غير ربيع الأول كما ان حال يوم الاثنين
 كذلك والثاني ان اليوم والتاريخ والشهر لما تفاوتت في الفضيلة كانت
 الطاعة فيما له فضيلة عالية منها افضل بالنسبة الى طاعة تكون في احدها
 فعلى هذا تكون طاعة تاريخ الولادة النبوية الواقع في ربيع الأول افضل
 من طاعة يوم الاثنين الواقع فيه وتكون طاعة هذا اليوم في هذا الشهر

أفضل من طاعة غيره من اليوم الواقع فيه وتكون طاعة هذا الغير الواقع
 فيها أفضل من طاعة يوم الاثنين الواقع في غير هذا الشهر وتكون طاعة
 أفضل من طاعة غيره الواقع في غير هذا الشهر وبهذا التفصيل يظهر لك ان
 يوم الاثنين اذا اجتمع مع التاريخ المذكور بلغت افضلية طاعته الى الغاية
 جدا وبالحكمة ما تفاوتت البركات والانوار التولية في بعض الارمنة
 قوة وضعفا لتفاوتت اثار هذا البعض وفوائده بحسب الفضيلة قطعا كيف
 لا وتفاوتت الارمنة والزمانيات في البركات والانوار النبوية قوة و
 ضعفا بسبب القرب والبعد النبوي مما يدل عليه صراحة ما قال النبي صلى الله
 عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فانه
 صريح الدلالة على ان القرب النبوي يحسن سببا للبركات والانوار القوية
 وانه كلما يزداد البعد النبوي تضعف البركات والانوار وان البركات والانوار
 النبوية قد اثرت في القرون الثلاثة تاثيرا واحدا وانها مع وحدة هذا التأثير
 وقعت فيها بسبب القرب والبعد على سبيل التفاوت بالقوة والضعف فيستفاد
 من هذا كله انه تحصل في القرب النبوي بركات وانوار قوية بالمرأه ولا ثم تشيع
 هذه الى ما شاء الله تعالى ان تشيع اليه لكن لا على كيفية القوة السابقة بل
 ذلك قد وقع الاجماع على ان موضع القبر النبوي الذي استقر فيه النبي
 صلى الله عليه وسلم وجأوره بعد وفاته افضل من مكة المعظمة وذهب
 البعض الى ان ما سواه من المدينة المنورة افضل من مكة المعظمة وان كان
 الجمهور ذهبوا الى عكسه ووقع الاجماع على ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم

اجمعين افضل بنى ادم بعد الانبياء على نبينا وعليهم الصلوات والسلام
 ثم تابوهم ثم تابو تايبهم رحمهم الله تعالى بما مر من حديث
 خير القرن فقد ظهر كل الظهور ان ما كان في القرب النبوي سواء كان
 مكانا او زمانا او زمانيا نحصل فيه البركات والانوار النبوية في غاية
 القوة ثم تشيع منه الى ما شاء الله تعالى ان تشيع اليه ولذا صار غبار المدينة
 شفاء وصارت ثمار المدينة شفاء وبما قرنا يظهر لك امران الامر الاول
 ان ما ذكر من الحالة القضيلية لتاريخ الولادة النبوية الواقع في ربيع الاول
 ثبت باربعة اقيسة احدى القياس على يوم عاشوراء على ما مر سابقا و
 ثانيا القياس على القرن النبوي على صلجه السلام الوفي وثالثها القياس
 على الصحابة رضوا الله تعالى عنهم ورابعها القياس على الموضع الشريف الذي
 هو مدفن بالذات للنبي صلى الله عليه وسلم والامر الثاني انه انما ثبت بها
 لان العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه ههنا انما هي القرب والبعد
 النبوي وتجهذين الامرين يتيقن ان كل ما وقعت فيه الولادة النبوية من
 التاريخ والشهر واليوم يكون افضل مما سواه جدا فعلى هذا تكون الطاعة
 الواقعة فيه ايضا افضل من الطاعة الواقعة في غيره قطعاً هذا وانما دلت
 هذه المتلوات عليك فلنرجع الى ما كنا بصدده فقول انموعين واحد
 من الازمنة الثلاثة المذكورة لاحتمال المولد فيه على ما بينا لا يلزم من
 ترجيح بلا مرجح اصلاح حتى تطرأ الكراهة على محفل الميلاد لاجل هذا التبيين
 ويكون المحفل من حيث هذا التبيين بدعة سيئة وهذا الجمل لا يحتمل

فانه يلزم تعيينه له ترجيح بلا مرجح جدا وذلك لما يستفاد من تقاريرنا
السابقة ان الولادة النبوية صورة وحقيقة اما صورتها فقد انقضت
بانقضاء زمانها واما حقيقتها التي هي بركاتها وانوارها فهي تختص بكل من
يوم الاثنين وشهر ربيع الاول دائرة فيه يتجدد اشخاصها في كل دورة
من دورات ذلك اليوم والشهر فتكون هذه الحقيقة المختصة بذلك
اليوم والشهر علة مرجحة لان يعين احدهما لاحتفال الميلاد فيه وتكون
نية الثواب في احتفاله مفيدة واقعة في محلها وهذا بخلاف الوقت
النبوي فانه يكون سببا لرفع البركات والانوار النبوية التي هي حقيقة لبقاء
النبوي ولا شك ان هذا الرفع مستمر من زمان الوفاة غير مختص بزمان
من الازمنة المستقبلية عنه فلا يكون علة مرجحة لان يعين زمان منها
لاحتفال العزاء اصلا فلو عيّن لزمان منها منوياً فيه الثواب لكان التعيين
مكروهاً وكانت النية مضرة واقعة في غير محلها ولو عيّن له منوياً فيه
الانتظام كما تعين الايام للمجاهات انتظاماً فلا بأس به ما لم يعين له
يوم الاثنين او شهر ربيع الاول لان كلا منهما لكون حقيقة الولادة
النبوية التي هي بركاتها وانوارها واردة فيه على سبيل الدورية من المنعم
الحكيم الفياض صار زماناً داعياً الى ان يؤدى فيه الشكر ويظهر فيه العروا
فالارتكاب فيه بما يفضي الى الحزن يبدل على تحقير النعمة العظمى لا تحل
عما ييسر الله تعالى الى ضده وان كانت النية بريئة عن التقدير ولا انحراف
فاحتفال العزاء في احد هذين الزمانين لا يخلو عن الكرامة فلو عيّن له

أحدهما تغلظ الكراهة جداً وكل ذلك إذا كان الاحتفال خالياً عن المنوعات
 الشرعية والأفواحاً مطلقاً وتحقيق القام على وجه ينكشف به الغطاء
 عن وجه اللامان كل ما هو في هذه النشأة له صورتان صورة شهودية
 تكون في عالم الشهادة وصورة غيبية تكون في عالم الغيب ألا ترى إلى
 الأعمال القلبية والبدنية كالإيمان والأخلاق والأدكار والصلوة والصوم
 وغيرها فإن لها في هذه النشأة صوراً عرضية تكون بها أعراضاً صورية
 وفي النشأة الأخرى صورة جوهرية تكون بها جواهر صورية ولذا توزن يوم
 القيامة حتى تشقل أو تخف قال الله تعالى فاما من ثقلت موازينه فهو في
 عيشة راضية واما من خفت موازينه فاما ما وية وكذا القرآن وسورة
 فإنها مع كونها معدودة في هذا العالم من الأعراض لكونها عبارة عن الألفاظ
 والمعاني المخصوصتين تتشكل بأشكال مختلفة وتكلم يوم القيامة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً
 لأصحابه اقرأ الزهراوين البقرة وسورة آل عمران فانهما تاتيان يوم القيامة
 كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف تحاجان عن أصحابهما
 وقال خالد بن معدان اقرأ الحجيّة وهي التنزيل فإنه بلغني أن رجلاً
 كان يقرها ما يقر شيئاً غيرها وكان كثير الخطايا فنشرت جناحها عليه
 قالت رب اغفر له فإنه كان يكثر قرأتها فشفعها الرب تعالى فيه وقال
 القبوله بكل خطيئة حسنة وارفعه له درجة وقال أيضاً أنها تجادل عن
 صاحبها في القبر تقول اللهم ان كنت من كتابك فشفني فيه وان لم تكن

من كتابك فاحسن عنه وانها تكون كالطير يجعل جناحها عليه فتشفع
 له فتمنعه من عذاب القبر وقال في تبارك مثله فكل ما هو واقع في الشهادة
 الاخرى من تكلم القرآن وسورة وتشكلها بأشكال مختلفة يدل على ان لها
 صورة جوهرية في عالم الغيب كما ان لها صورة عرضية في عالم الشهادة وكذلك
 الحلم والعلم والحكمة والرضوان فانه صُيِّرَ من ظروف في صدر النبي صلى الله
 عليه وسلم وعلى فيه فانتقاله من ظروف الى ظروف اخر وامتلأ الصدر منه
 يدلان على ان لكل منه صورة جوهرية في عالم الغيب كما ان له صورة عرضية
 في عالم الشهادة وهكذا الاشياء كثيرة اخرى فانها مع كونها اعراضا في عالم الشهادة
 صورة ذكرت في الاحاديث وغيرها باحوال تدل على انها جواهر في عالم الغيب
 صورة فكل من يزعم انه عرض لا يكون من حيث ماهيته عرضا في الواقع ولا
 لما صار جوهرا في عالم الغيب صورة اذ الماهية الواحدة لا تختلف مجتث
 هي هي بحسب الجوهرية والعرضية باختلاف العالم والازمان لا يكون
 على صاعد عن صاحبه في الدنيا عملاله في الآخرة فيلزم ان لا يكون صالحا
 لان يترتب عليه الثواب والعقاب هذا كما ترى باطل فعلم به ان الماهية
 في كلا العالمين واحدة مشتركة وجوه في حد ذاتها وان عرضت لها العرضية
 من حيث تعيينها الشهودي الذي هو في عالم الشهادة فكل من يزعم انها عرضية
 العرضية انما هي اعراض في النظر الشهودي وجواهر من حيث ماهياتها ومن
 حيث تعييناتها الغيبية التي هي في عالم الغيب بل كل ما هو في عالم الامكان
 جوهر حقيقة وهذا لان مادة الجميع انما هي النور حقيقة وذلك لان

بعضها وان كان ردّيًا ظلًا نيا مادته الظلمة بحسب بآدى النظر لكر الظلمة
 ليست لها حقيقة متصلة في عالم لا مكان بل انما هي التعينات الرديّة
 الظلمانية العارضة للنور المتعين بها فالظالم وان كانت جواهر تكونها في
 الاخرة ما توزن وتثقل او تخف وتشكل بأشكال مشتتة وتؤدي
 بايذا انت مختلفة لكن لما لم تكن لها حقيقة في بآدى النظر الا اعمالا
 صادرة عن صاحبها في غير محالها مجاوزة عن الحدود الشرعية صارت
 رديّة ظلمانية اذ لو صدرت في محالها مرمية فيها الحد والشرعية لكانت
 جيدة نورانية فالسرقة انما صارت حراما لكون اخذ المال فيها بلا اجازة
 ما لكة فلو تحققت الاجازة صارت حقيقة بالاصلية وهي اخذ المال الخفاء
 عن مالكه حلالا لا حراما وكذا الفتنة سائر المحرمات وتعمق فيها النظر
 لوجد فيها منشأ المحرمة امرا عارضيا رديّا حتى لو ازيل ذلك الامر البين
 لم يبق في النظر العميق الاحلال نوراني الا ترى الى الكافر فانه في نفسه طاهر
 نوراني وانما صار نجسا ظلما نيا بسبب الكفر العارض له كما يوید ايضا حديث
 كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويجسانه ولذا تقررت
 المسئلة ان الاصل في الاشياء محلة فاذا لم تكن للظلمة في نفسها مع قطع النظر
 عن بآدى النظر حقيقة متصلة في عالم لا مكان لم يبق شيء تكون حقيقة
 كذلك الا نور فيكون النور مادة لجميع ما في عالم لا مكان حقيقة وليس
 في عالم الوجود الا النور والظلمة واذا بطلت مادية الظلمة ثبتت مادية النور
 وهو المطلوب علا انها ثابتة بالحديث المرفوع الذي نقله المورد في القسط

في المواهب اللدنية حيث قال فيه روى عبد الرزاق بسند عن جابر بن
 عبد الله قال قلت يا رسول الله باني نت وأنتي اخبرني عن اول شيء خلقه الله
 تعالى قبل الاشياء قال يا جابر ان الله تعالى قد خلق قبل الاشياء نور نبياك
 من نوره فجعل ذلك النور يدور بالقدر حيث شاء الله ولم يكن في ذلك
 لوقت لوح ولا قلم ولا جنة ولا نار ولا ملك ولا سماء ولا ارض ولا شمس
 ولا قمر ولا جنى ولا انسى فلما اراد الله تعالى ان يخلق الخلق قسم ذلك
 النور اربعة اجزاء فخلق من الجزء الاول القلم ومن الثاني اللوح ومن الثالث
 العرش ثم قسم الجزء الرابع اربعة اجزاء فخلق من الاول حلة العرش ومن
 الثاني الكرسي ومن الثالث باقي الملائكة ثم قسم الرابع اربعة اجزاء
 فخلق من الاول السموات ومن الثاني الارضين ومن الثالث الجنة والنار
 ثم قسم الرابع اربعة اجزاء فخلق من الاول نور ابصار المؤمنين ومن الثاني
 نور قلوبهم وهي المعرفة بالله ومن الثالث نور انسهم وهو التوحيد
 لا اله الا الله محمد رسول الله الحديث انتهى فهذا الحديث مع كونه قويا لا ينفي
 اذ لم يضعفه احد من الائمة المتقاضي دليل دلالة واضحة على ان مادة
 نور النبي صلى الله عليه وسلم هي نور الله تعالى وان مادة سائر المخلوقات
 هي نور النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مطلق النور مادة لجميع ما في عالم
 الامكان وهو المطلوب لكن يجب ان يعلم ان النور المادي في كلا المقامين
 هو النور الزائد على من هو نور لا النور الذي هو عينه امانه نور زائد في المقام
 الاول فلان الظاهر ان تبادر من اضافة النور في نوره هو الاضافة الالامية

كما ان اضافة النور فيما مژمن قوله يسعي نورهم وفيما يقال نور القمر مستقلا
 من نور الشمس مثلا كذلك فعله هذا ليكون النور الزائد على الله تعالى
 مادة لنور النبي صلى الله عليه وسلم فيكون هو مراداً من نوره تعالى
 ولا استحالة فيه اصلاً كما ان النور الزائد للشمس والسراج اذا اخذ وجعل
 منه شئ بجلمة عليّة لم يستحل اصلاً وأما الاستحالة في كون الله تعالى
 مادة لنوره صلى الله عليه وسلم وهي مبنية على اخذ الاضافة ببيان
 ولاجل ذلك لما حمل الشارح الزرقاني الاضافة على البليانية احتاج لدفع
 الاستحالة الى تكلف يخالف اظاهر التبادر ويؤيد كون النور الزائد على الله
 تعالى مادة لنوره صلى الله عليه وسلم ما قال المحدث ابن الجوزي في
 رسالته المصنفة في المولد قيل لما اراد الله تبارك وتعالى خلق المخلوقات
 وخفض الارض ورفع السموات قبض قبضة من نوره ثم قال لها كوني
 مجلًا فصارت عموداً من نور فصعد حتى انتهى الى حجاب العظمة فوجد قال
 الحمد لله فقال عز وجل لذلك خلقناك وسميتك محمداً فصنعتك ابدع
 الخلق وبك اختتم الرسل انتهى كما لا يخفى فافهم وأما انه نور زائد في المقام
 الثاني فلان النور النبوي نوران اصلي وزائد أما الاصل فهو الحقيقة المحمدية
 التي خلقت من النور الزائد له تعالى وأما الزائد فهو الانوار المكتسبة من
 مقامات التجليات الالهية الذاتية والشيونية والصفاتية المفردة والمركبة
 وهذه المقامات هي التي كان ذلك النور لا يصلح دار فيها بالقدرة الالهية
 الى مدة مديدة لاجل ان تكتسب تلك الانوار من المقامات وتختص فيها

على سبيل التداخل حتى تنهت بتدخالها فيه مادة لسائر المخلوقات و
هذا يستفاد من اربعة امور احدها خلق سائر المخلوقات من اقسام ذلك
النور الدار على ما مر في رواية عبد الرزاق وثانيها قول الله تعالى خطابا
الى النور الاصلى فمنك ابداء المخلوق على ما مر فيها نقله المحدث ابن الجوزي
وثالثها دوران النور الاصلى الى مدة مديدة واربعا تأخير سائر المخلوقات
الى تلك المدة فيجمع هذه الامور اربعة يستفاد ما قلنا من اكتاب
الانوار ونهت المادة وهو علة لهذين الامرين وان كنت في سبب من هذه
العلة ولم يطعن قلبك بها فانظر الى الفحل فانها ترتفع في البساتين وتاكل
من ثمراتها وزهراتها حتى تصير المأكولات في بطونها مادة للعسل ولا
ثم تصير تلك المادة عسلا وادريت هذا فاعلم ان النور الدار مرجع
انه دائر وان كان متناولا للنور الاصلى وما فيه من النور الزائد كليهما لكنه
حين ما يشار اليه في فعله فتم ذلك النور يرجع عن النور الاصلى بقريته
التقسيم المتعلق به كما ان الاسراء في قوله تعالى سبحان الذي اسرى ببعد
ليلا جرد عن الليل بقريته الليل المذكور فيه صراحة وآما يرجع النور الدار
عن النور الاصلى بتلك القرينة حين الاشارة اليه لان التقاسيم الكثيرة اذا
وقعت على شيء لا فتنه بالكلية والنور الاصلى النبوى يبقى ابدا لا يفنى اصلا
وهذا مع وضوحه وبلوغه الى حد التيقن عند كل مسلم واقف يدل عليه
ما قال ابن الجوزي فيما مر ثم قال لها كوني محمدا الى قوله وبان ختم الوصل
كما لا يخفى فلي هذا لا يكون محل التقاسيم الا النور الزائد فوجب ان يحمل

النور الدائر على التجريد حين الاشارة اليه على طريق صنعة الاستخذام
 ثبت به ان النور المادى فى المقام الثانى هو النور الزائد فاذا ن
 ان رواية عبد الرزاق كما هى قوية سنداً كذلك هى صحيحة عبارة لا
 تحتاج الى تكلف مستغنى عنه كما احتاج اليه الشارح الزرقانى بناء على زعمه
 الفاسد وقد مر بيانها فحيث ثبت المطلوب الذى هو مادة النور لجميع ما
 فى عالم الامكان من الرواية المذكورة بلا كلفة وشبهة بل تستفاد منها
 امور بعضها بالذات وبعضها باعانة بعض اخرفتها ان النبي صلى الله عليه و
 سلم من حيث حقيقته النورية كانت قوة قابليته للفيض الربانية بالغة
 الى أقصى النهاية حتى صار مهيئاً لتلك الفيض بلا واسطة ومنها ان نوره
 صلى الله عليه وسلم قبل انفصاله عنه تعالى كان له اتصال صورى به
 تعالى وبعد انفصاله عنه صار له اتصال معنوى به تعالى على غاية الكمال
 ومنها ان صلى الله عليه وسلم واسطة في صدور سائر المخلوقات عنه
 تعالى ومنها ان سائر المخلوقات بقضائها وقضيضها محتاجة في ذواتها و
 صفاتها كما لا تنها اليه صلى الله عليه وسلم كاحتياج الشيء الى الواسطة
 لا كاحتياجها الى ذبيها اذ فيضان الصدور حقيقة انما هو من الله تعالى
 ومنها ان احاديث لولا ان يظهر مطلبها الصحيح بطريق اللبث من تلك الرواية
 ظهوراً تاماً كما لا يخفى ومنها انه صلى الله عليه وسلم واسطة لكل بها نظر العالمين
 من حيث ذواتهم وصفاتهم وكما لا تقوم ومنها انه يظهر منها من حيث
 اللبث انه صلى الله عليه وسلم سيد للعالمين كافة ومنها انه صلى الله عليه وسلم

أكرم الخلق واجتمع عند الله تعالى لغاية قربه منه تعالى وكمال
 اتصاله به ووقع حسن النظام لا عظم به ومنها أنه صلى الله عليه وسلم
 ربط الحوادث بالقديم وصلة بينه تعالى وبين سائر الحوادث وهذا
 لأن الحقيقة النورية التي هي الحقيقة المحمدية صلى الله عليها وسلم لما
 تداخلت مادة الحوادث فيها وتمكنت فيها مدة مديدة حتى صلحت للمادية
 بحاسنها الباطنية صارت بما فيها من نور الله تعالى مرتبطة به تعالى وبما
 فيها من صفاتها المكانية التي صارت بها ملكة وصفاتها التي تصرف
 بها في المادة مرتبطة بسائر الحوادث فالحقيقة المحمدية صلى الله عليها وسلم
 صارت ربط الحوادث بالقديم وصلة بينهما ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 هو تلك الحقيقة حقيقة على ما يستفاد مما قال كنت نبيا وأدبر الروح وكسبه
 لصار هو صلى الله عليه وسلم ربط الحوادث بالقديم وصلة بينهما حقيقة ومهما أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لما كانت حجة ارتباطه به تعالى في غاية القوة ونهاية الكمال كانت استغاضة خفية
 أيضا كذلك فيكون كل منهما غالبة على مثلهما الذي هو حاصل في غير صلى الله عليه وسلم وكذلك يكون
 كل من قربه وأكرمه واجبته غالبة على مثلهما الذي هو حاصل لغير صلى الله
 عليه وسلم ولا أجل ذلك صار هو صلى الله عليه وسلم دافع البلاء والوباء
 والمرض والألم وصار أصحابه صلى الله عليه وسلم أفضل البشر بعد الأنبياء
 على نبينا وعليهم الصلوة والسلام وصار غبار المدينة شفاء وثمار المدينة
 شفاء وصار الموضع الذي فيه جثته صلى الله عليه وسلم أفضل من مكة لعظمة
 أيضا وصار دينه صلى الله عليه وسلم ناسخ السائر الأديان ولم يكن له صلى الله

عليه وسلم ظل لان ذلك النور الذي هو في غاية القوة ونهاية الكمال
 لما تدخل في البدن الا قدس له صلى الله عليه وسلم ولم يكن له ما تمنع
 خروج اشعته النورية الى الخارج لان الكثافة المانعة له قد زالت
 الاجزاء الارضية لمبدته صلى الله عليه وسلم زوالها بالكلية على ما استفاد
 مما قال المحدث ابن الجوزي في رسالته المولفة في الولد وقال كما لا يخفى
 لما اراد الله سبحانه ان يخلق نبينا محمدا امر جبريل ان ياتيه بالقبضة البيضاء
 التي هي موضع قبرة فتمست في انهار الجنة وطيف بها السموات والارض
 اتقى الظل عنه صلى الله عليه وسلم ولكن لا يجب ان يرى النور النبوي صلى الله
 عليه وسلم كلما خرج بل انه قد يرى وكثيرا ما لا يرى وهذا راجع الى الصلوة
 الالهية ولذا كانت حليلة السعدية رضى الله عنها اذا رضعته صلى الله عليه
 وسلم في المنزل استغنت به صلى الله عليه وسلم عن الصباح قالت حليلة
 رضى الله عنها ولقد قالت لي مخولة السعدية اتوقدين النار في من ذلك
 طول الليل فقلت لا والله لا اوقدنا راو ككنه نور محمد صلى الله عليه وسلم
 وكذا ارأى بعض الصحابة رضى الله عنهم ليلة البدر وجهه المبارك صلى الله
 عليه وسلم يتوركا البدر بل ازيد منه والضابطة لرؤية النور وعدما ان
 النور اذا كان متلونا كان مرثيا ولا فلا الصلوة الالهية ان اقتضت
 ان يكون النور مرثيا كان متلونا ولا فلا ومنها ان مادة الخلق لما
 تداخلت في النور الا صلى له صلى الله عليه وسلم وتمكنت فيه مدة وتربت
 بحجاسنه الباطنية تعلقت بها صفة الرحمة لذلك النور الا صلى صلى الله عليه وسلم

سلم كما تغلق رحمة الأمت بالجنتين الذي هو في بطنها فلاجل ذلك صار
 هو صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين كافة وهذه فوائد قد استنبطت
 من الرواية المذكورة ولو خيض في مفاهيم تلك الرواية لخرجت الفوائد
 أكثر منها جذاً فقبصر وتشكر وأذ قد ثبت من الرواية المذكورة أن مادة جميع
 ما في عالم الأمكان هي النور النبوي ثبت أنها جوهرية علان جوهرية النور
 ثابتة بما يستفاد مما قال الله تعالى يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم
 بين أيديهم وبأيمانهم كما لا يخفى فانهم قعلى هذا نقول ان حقيقة الولادة
 النبوية التي هي انوارها وبركاتها تدور بحكم الله تعالى وفضله على عباده في
 كل دورة من دورات الأيام والشهور كما تدور بحكمه وفضله حقيقة الحجية
 وسائر الأيام في كل دورة من دورات الأسبوع وان تجددت اشخاصها
 وتقصت وذلك ثابت بالدليلين احدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم
 حين ما سئل عن صوم يوم الاثنين فيه ولدت وتماينهما ان اياهما
 يخفف عنه عذاب النار في كل يوم من يوم الاثنين لاعتاقه ثوبية
 سرور ابولادة النبي صلى الله عليه وسلم فمن ان دليلان ثبت بهما
 دوران حقيقة الولادة النبوية التي هي انوارها وبركاتها في كل يوم
 من يوم الاثنين أما الدليل الاول فقريه ان قوله صلى الله عليه وسلم
 فيه ولدت يدل على فضيلة يوم الاثنين بسبب الولادة فيه ولا شك
 ان فضيلة اليوم تكون سبب الفضيلة البهامة فيه فتكون الولادة النبوية في
 يوم الاثنين سبب الفضيلة الصورية ومن المعلوم ان السبب لا يتحقق

في يوم بدون تحقق سببه فيه فتكون الولادة النبوية متحققة في كل يوم
 من يوم الاثنين والظاهر ان تحقق الولادة الشخصية غير ممكن في كل يوم
 منه فوجب ان يتحقق فيه حقيقتها الكلية في ضمن شخصها الحادث فيه
 وقد مر ان حقيقة كل ممكن انما هي النور فاذا كان الممكن ذاتاً فضائل عليّة
 كانت حقيقته انواراً وبركات فتكون الولادة النبوية التي هي ذات
 فضائل عليّة انواراً وبركات بحسب الحقيقة وقد وثق ان تلك الانوار والبركات
 في كل يوم من يوم الاثنين جداً وهو المطلوب وتجهذا التقرير يظهر ان
 ان ضمير قوله صلى الله عليه وسلم فيه ولدت راجع الى مطلق يوم الاثنين
 وان المراد بالولادة هي حقيقتها لا شخصها فانهم واستقم واما الدليل الثاني
 فققريره مما نل ما قرنا الدليل الاول فعليك بالنظر فاذا ثبت المطلوب
 بكل من الدليلين ثبتت به فضيلة كل يوم من يوم الاثنين وكل شهر
 من شهر ربيع الاول وكل تاريخ من تاريخ الولادة النبوية الذي هو
 واقع في ربيع الاول وهذا ما عانة تقاريرنا التي سبقت من افتدكر وتدبر
 ثم لا يخفى عليك ان الدوران المذكور لا يتوقف على جوهرية النور المطلق
 بل لو كان مطلق النور عرضاً بعرضية بعض افراده لثبت الدوران ايضاً
 وهذا لا نكلا يتوقف على حركة الدائر من يوم الى يوم اخر حتى تجب جوهرية
 بل يتأتى ايضاً مجرد وثلاً لثاني في كل يوم من يوم الاثنين مثلاً وهو يحصل
 بعرضيته ايضاً لكن قد سقنا الكلام من جهة الجوهرية اظهراً للامر الواقع
 لا لاجتماع الى ما يتوقف عليه فبصرف قد حصر من تقاريرنا السابقة واللا

ما هو الحق ههنا وان كلام من لزوم الترجيح بلا مرجح بالتعين الزماني و
 لزوم الكراهة في التعيين به انما هو واقع في مسلك الغواية والسفاهة لا
 في مسلك الدراية والفقاهة فاذن ظهر كل الظهور كالنور على مشاهق
 الطوران هذا المنخرف وكذا المنخرفات السابقة مما اوقع ما نعى
 احتفال الميلاد في الورطة الظلمة ونحن نقصر الكلام على ذكر هذه المنخرفات
 وابطلالاتها والمنخرفات الباقية لكونها هون من بيت العنكبوت نظوي
 الكشمع عن ابطالها ههنا مخافة اضرار الكلام الى الاطناب واعتماد على القرع
 المحارحة لا ولي الا لباب وفيما ذكرناه كفاية لمن سلم عن الغواية والغباوة و
 رزق له نور الهداية والذكاوة ولكن من لم يجعل الله له نورا فماله من نور
 والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء وهو ذو الفضل العظيم والطول الميم
المصدر الثاني في مباحث القيام بالميلادى اقول بتوفيق الله تعالى
 وثوقيته ان القيام بالميلادى مستحسن شرعى وتقرير ثباته ان القيام بالميلادى
 بدعة حسنة وهذا لا انه يظهر من المقدمة المذكورة ان الشئ لا يكون
 بدعة حسنة ما لم يتحقق فيه امران الاول احداثه في الدين والثاني
 احداثه من الدين ووجه الظهور ان الشئ لا يتحقق بدون مقصده ولا بدون
 قيده المتم له فما لم يصير محدثا في الدين وناشيا من الدين لا يكون بدم
 حسنة اصلا وكل منهما متحقق في القيام بالميلادى اما الاول فلا سبب
 حدوثه حدث من المحدث الاجل الخبر اللودعى الامام المجتهد الشيخ
 تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى حيث قام هو وقام بقيام مجلساؤه العلماء

والقضاة حين ما سمع من مسمع اشعار الخت على تعظيم النبي صلى الله عليه
وسلم بالقيام ثم الناس بعد ذلك تنهبوا به على القيام الميلادى حتى صار
القيام عند ذكر الولادة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والحية في محفل
الميلاد مروجاً فصار القيام الميلادى محدثاً في الدين لانه يقصد بتعظيم
نبوى والتعظيم النبوى امر دينى فقد تحقق الامر الاول في قيام الميلادى
واما الامر الثانى فلانه ناشى من الدين بنوع من الاستنباط وذلك لانه
روى في باب القيام من المشكوة عن ابى سعيد الخدرى قال لما نزلت
بنو قريظة على حكم سعد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه وكان
قريباً منه فجاء على حمار فلما دنى من المسجد قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم للانصار قوموا الى سيدكم متفق عليه انتهى فقد تعلق فيه الامر بالقيام
بعد الموصوف بالسيادة فتكون السيادة حلة شرعية مقتضية للقيام لان
الحكم شئ اذا تعلق بالشخص الموصوف بصفة كانت الصفة حلة مقتضية له
على ما هو للتعرف في مقرة ولكن اقتضاء السيادة للقيام ليس على الاطلاق بل هو
مشروط بشرائط الشرط الاول القدوم وهو الحى من مقام الى مقام آخر وهذا
لان السيد اذا لم يقدم ولم يجئ الى احد لم يمكن منه القيام لما صلا والشرط
الثانى ان يكون القادم حاضراً في الخارج عند النفس وهذا لان السيد اذا
الى احد اذا لم يحضر في الخارج عند نفسه بان تصير صورته المرقمة في ذمته
بواسطة باصرته او سامعته مرآة لو يصير هو بتلك الصورة مرئياً لم يمكن
منه القيام له اذ شئ ما لم يوجد في الخارج ولم يعلم بوجهه ما لم تكن الحركة

الخارجية لأجله أصلاً وكل من هذين الشرطين ليس جناً للآخر ولا مستلزماً
 له لأن القدر هو المحيى من مقام إلى مقام آخر والحضور عند النفس هو
 الحضور العلى عندها وليس إذا جاء أحد علمته النفس وكذا ليس إذا علمت
 النفس أحد جاء هو إليها فإذا تفرقت كل منهما عن الآخر لم يتحقق بينهما عينية
 ولا لازمة والشرط الآخر الذى وراثتها هو شروط خمسة وهى أن يكون من
 يقدم إليه عالماً بقدم القادر وبكونه متصفاً بالسيادة ويكون السيادة على
 مقتضية للقيام وبكون كل من القدر والحضور الخارجى عند النفس شرطاً
 للاقتضاء فحينئذ ترتبى شرائط الاقتضاء إلى سبعة فإذا تحققت هذه
 الشرائط اقتضت السيادة القيام والأفلا وبالحكمة لا يتخلف الاقتضاء عن السيادة
 عند تحقق شرائط السبعة أصلاً ولكن القيام المقتضى لكونه اختيارياً للقائم
 لا بد للتحقق من شرط زائد على تلك الشرائط وهو إرادة القائم وتساكات
 الستة الأخيرة خفية على الأنصار رضى الله تعالى عنهم بِقَوْلِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليها بقوله قوما إلى سيدكم كما لا يخفى على المتدبر قد برئتم لما
 كانت السيادة على مقتضية للقيام فى الحديث وجبان يكون هذا القيام
 تعظيماً إذا لا شك أن سيادة الصالحين الجليلين بقدر حرمة من حرمان الله
 الذى لا يحل انتهاكها فمقتضى احترام محالها وتعظيمه على ما يستفاد مما قال
 الله تعالى ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه فلو لم يكن القيام
 فى الحديث تعظيماً لزمان يتعلق القيام بشئ يقتضى مبائنه وبه يخرج الكلام
 عن محتاج النظام وتنزه اللغوية فيه فقد استفاد من الحديث أن السيادة

تكون علة شرعية مقتضية للقيام التفضيلي اذا جمعت شرائط الاقتضاء فصلاً
المحدث محتجاً به لان يعظم اهل الفضل بالقيام حين ما قدموا ولذا احتج به
ابن حبان لا كرام اهل الفضل اذا قبلوا كما في الجمع وقال الكرماني فيه استحباب
القيام للسادات وقال النووي هذا القيام للقادم من اهل الفضل مستحب وليس
يمنع عنه كما توهم وقال القاضي عياض ليس هذا من القيام المسمى وإنما اذا كان
فحين يقومون عليه وهو جالس ويمثلون له قياماً طال جلوسه هذا ثم
ان السيادة السعدية انقص من السيادة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والحقة جداً وهو ظاهر وكذا القدر والسعدى انقص من القدر والغفري
النبوي على صاحبها السلام الوفي وتوضيحه ان قدوم شخص الى اخر انما يتغير
اذا توجه اليه اما بالذات اختياري او بالغير اضطراري فاذا كان متوجهاً اليه فلا
يخلو اما ان يكون توجهه اليه باطنياً بان يكون من باطنه مفيضاً للبركات
عليه او يكون توجهه صورياً بمقابلة الصورة فاذا جاء في المقام الذي يتحقق
فيه التوجه فجميعه فيه قدوم ومعنوي على الاول وقدوم صوري على الثاني
ثم كل منهما اما قدوم اصله ان كان جميعه فيه بسبب الولادة وليس مصداق
الاوجوه الظاهر الى الناس بالولادة او قدوم فرعي ان كان متفرعاً على
الاصل ومحققاً بعده وهو القدر والحاصل بالحركة الاينية بعد ما ظهر
الوجوه بالولادة فهذه اربعة اقسام للقدر الاول قدوم ومعنوي اصله
والثاني قدوم ومعنوي فرعي والثالث قدوم صوري اصله والرابع قدوم
صوري فرعي ثم كل من هذه الاقسام اما مطلقاً ان كان القدر والعللين

كافئاً ومضاف ان كان القدر ومالي بعض دون بعض فعلى هذا ترتقى
 اقسام القدر ومالي ثمانية الأول قدم ومعنى اصلي مطلق والثاني قدم
 معنوي فرعي مطلق والثالث قدم صوري اصلي مطلق والرابع قدم وصوري
 فرعي مطلق والخامس قدم ومعنوي اصلي مضاف والسادس قدم ومع
 معنوي فرعي مضاف والسابع قدم وصوري اصلي مضاف والثامن قدم
 صوري فرعي مضاف ثم اصلح القدر ومالي ان يكون اختيارياً واضطورياً اوقت
 اقسام القدر ومالي ستة عشر وتفصيلها ظاهر بما سبق انفا فافهمه واما امثلة
 الكل فلما كان ذكرهما مما يفيض الى المتطويل ولم يحجج اليه منها طوبى الكفر عنه
 اعتماداً على الطبيعة الوقادة وحالة الى القرية القادة ففكر اذا دريت هذا
 فاعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان باعثاً لايجاد العالمين كافة و
 كان من بدء خلقته رحمة لهم ونبأ للتقلين منهم حتى صار باوصاف هذه
 من بدء فطرته سيد الهم ومتوجهاً من باطنه اليهم ومفيضاً للبركات
 عليهم صار وجهه الظاهر اليهم بالولادة قدماً ومعنواً اصلياً مطلقاً
 اضطورياً ولما كان هذا القدر مأكلاً ذاتاً واعلى درجة من قدم صوري
 فرعي مضاف اختياري لكان القدر والسعدى لكونه من افراد هذا القسم
 الانقضي انقضى بالمرّة من القدر النبوي العظمى الى العالمين كافة وقد
 دريت ان القدر والسعدى شرط من شرائط اقضية للسيادة السعدية للقيام
 العظمى فاذا كانت السيادة السعدية مع نقصانها ونقصان شرائط اقضاها علة
 شرعية مقضية للقيام العظمى فها هو اكل ذاتاً واعلى درجة وهو السيادة النبوية

والقدوم النبوي الفطري يكون حلة شرعية وشرطاً شرعياً بالطريق الأول
ولا شك ان شرعية العملة وشرطها توجب شرعية معلولها فلا محالة
يكون القيام التعظيمي عند ذكر الولادة النبوية امراً شرعياً ناشياً من الدين
بنوع من الاستنباط فقد تحقق في القيام الميلادي الامر الثاني الذي هو
احداته من الدين كما تحقق فيه الامر الاول وهو احداثة في الدين فصار
ببدعة حسنة وهذا ما قلنا ان القيام الميلادي بدعة حسنة واذا قد
ظهر بما ذكرنا ان القيام الميلادي تعظيم نبوي شرعي ثبت انه مستحسن
شرعي لان كل تعظيم نبوي شرعي مستحسن شرعي وقد قرنا في الرصد الاول
اثباته بالآيتين فتذكرهنا ما مر هناك مغيرافيه بما يناسب المقام فيكون
القيام الميلادي مستحسناً شرعياً وذلك ما اردناه وخلاصة الكلام في هذا
المقام ان دعوانا هو ان القيام الميلادي مستحسن شرعي انما ثبت بالمقتضى
الصغرى والكبرى اولهما ان القيام الميلادي تعظيم نبوي شرعي ثانياً
ان كل تعظيم نبوي شرعي مستحسن شرعي فبانضمام الثانية الى الاولى حصل
قياساً يقتضي نفع الدعوى المذكورة جداً اما الكبرى فتأبته بالآيتين
على ما قرنا في الرصد الاول واما الصغرى فتأبته بالحديث من طريق القياس
ولا استنباط على ما بينا انفاً وقد مر في الرصد الاول وجه تقييد الاستحسان
والتعظيم النبوي بالشرعي في الدعوى والدليل فتذكرهنا ما مر هناك
فان قلت ان مفاد الصغرى وهو شرعية كون القيام الميلادي تعظيماً
لو كان مقبلاً على ما يستفاد من الحديث من شرعية كون قيام الانصار

تَعْظِيمُ السُّعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَا بَدَانَ يَكُونُ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ سَالِمًا عَنْ الْمُنَاقَشَةِ
مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَعْضَ خَالَفَهُ غَالِفَةً بَيْنَهُ قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي رَحِمَهُ
فِي الْمُرْقَاةِ قِيلَ قَوْمًا لَا عَاتِي فِي النُّزُولِ عَنِ الْحِمَارِ إِذَا كَانَ بِهِ مَرَضٌ وَاتَّجَحَّ
إِلَيْهِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ وَلَوْ أَرَادَ تَعْظِيمَهُ لَقَالَ قَوْلُ السَّيِّدِ كَرَّمَ وَجْهُهُ وَيُخَصِّصُ
الْأَنصَارُ وَالْمُتَخَصِّصُ عَلَى السِّيَادَةِ الْمُضَافَةِ وَإِنْ الصَّحَابَةُ ثَمَامًا كَانُوا يَقُومُونَ
تَعْظِيمًا لَهُ مَعَ أَنَّهُ سَيِّدُ الْخَلْقِ لَمْ يَعْلَمُوا مِنْ كَرَاهِيَّتِهِ لَذَلِكَ عَلَى مَا سَيَأْتِي قَالَ
التَّوْرِيثِيُّ بَعْدَ مَا قَالَ مِثْلَ هَذَا وَمَا ذَكَرَ فِي قِيَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِلْعُرْمَةِ بْنِ أَبِي جَهْلٍ عِنْدَ قَدُومِهِ عَلَيْهِ وَمَا يَرَوِي عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ مَا
دَخَلَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَقَامَ فِي ذَلِكَ مَا لَا يَصِحُّ الْاجْتِهَادُ
بِهِ لِضَعْفِهِ وَالشَّهُورِ عَنْ عَدِيِّ الْأَوْسَعِ لِي وَلَوْ ثَبِتَ فَلَوْ جَوَّيْدَانِ يَحْمِلُ
عَلَى التَّرْخِصِ حَيْثُ يَقْتَضِيهِ الْحَالُ وَقَدْ كَانَ عُرْمَةً مِنْ رُفَسَاءِ قُرَيْشٍ وَعَدَّ
كَانَ سَيِّدَ بَنِي طِيٍّ فَرَأَى تَأْلِيْفَهُمَا بِذَلِكَ عَلَى الْأَسْلَامِ وَغَرَفَ مِنْ جَانِبِهِمَا
تَطْلُعًا عَلَيْهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَمَنْ لَمْ تَدْفَعِ الْمُنَاقَشَةَ
عَنِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ قِيَاسُ تَعْظِيمَةِ الْقِيَامِ الْمِيْلَادِيِّ عَلَيْهِ فَلَا تَثْبِيحُ الصَّغَرِ
أَصْلًا فَلَمَّا قَدْ سَبَقَ مِنَّا الْقِيَامُ فِي الْحَدِيثِ لَوْ كَانَ غَيْرَ تَعْظِيمِي لَزِمَتْ
لِغَوِيَّةِ عُنْوَانِ السِّيَادَةِ فِي الْكَلَامِ وَخَرَجَ الْكَلَامُ عَنْ صَحَّةِ الْأَنْظَامِ وَلَقَدْ
شَدِيدُ نَارِكَانِهِ بِالْبَيِّنَاتِ الْمَوْثُوقَةِ بِحَيْثُ لَا يَرْتَابُ بِالْفُطْرِ اللَّيْلِيِّ بَلْ
يُرَدُّ بِهِ كُلُّ مَا يَزِيدُ لِحَمْلِ الْمَطْلُوبِ فِي بَادِي النَّظَرِ إِذَا تَأَمَّلَ وَالْقِيَامُ السَّمْعُ وَهُوَ
شَهِيدٌ فَلَمْ نَخْجِ كُلَّ الْاجْتِهَادِ إِلَى أَنْ نَرُدَّ كُلَّ مَا يَخْلُفُنَا مِنَ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ

ولكن شفقة بالاجباء وارغاماً للسفهاء أردنا ان نسلط في الرد مسلماً
 واضحاً وترد كل منهاراً لا شأناً نقول والله التوفيق وبه ازمة التحقيق
 قوله قيل قوموا لاعتان في النزول عن الحمار اذ كان به مرض واثر جرح
 احكه يوم الاحزاب اقول ان الامداد لكونه معللاً بالهجر والاحتياج
 انما يكون للعاجز المحتاج فلو كان القيام امداداً لقال قوموا الى مريضكم
 او جرحكم لان كلام من المرض والمجروحة يورث عجبنا واحتياجاً يستدعيان
 الامداد فينقلون به قيام امدادى بلا مزية بخلاف سيادة الصحابي
 الجليل القدر فانها عظمة من عظات الله تعالى وحرمة من حرمة فلا
 تستدعي الا التعظيم والاحترام فلا يتعلق به الا قيام تعظيمي فلو كان القيام
 امداداً غير تعظيمي للزم ان يتعلق الشيء بما لا يستدعيه بل بما يستدعي مماثلة
 وهو يخرج الكلام عن النظام الصحيح ويوجب ذكر ما لا يعني فيه وتزاحم
 يفتقر عنه وهذا لان عنوان السيل انما يفيد العلية للتعظيم لا الامداد وان
 عنوان المعدور يفيد العلية للامداد دون التعظيم فلا يكون الكلام بليغاً
 هذا خلف نعمان اريد بالامداد امداد تعظيمي اذ الامداد قد يقصد منه
 التعظيم كخدمة التلامذة لاستاذهم وخدمة المريدين لشيخهم و
 خدمة الرؤسين لرئيسهم وقد يقصد منه مجرد الامداد والاعانة لا من
 حيث التعظيم كخدمة العبيد لولاهم وخدمة المستأجرين لمن اجرهم
 عليها الصحح الكلام ان نظاما وبلاغة بلا مزية لكن صحته انما يتحقق بالاداة
 التعظيم لا غير اذ لو اريد بالقيام التعظيم وحده او التعظيم والامداد كلهما

اصح الكلام مجسماً قطعاً ولو اريد به الامداد وحده لا ختل الكلام فيها
 جداً فاعلم ان مدار صحة الكلام انما هو ارادة التعظيم لا ارادة الامداد
 والاعانة فلا محالة يتصرف الكلام الى قولنا قوموا تعظيماً الى سيدكم لا
 الى ما قيل قوموا لإحالة في النزول عن المحار هذا وان شئت الخبرة على
 مزيد التوضيح فاسمع ان مدار الاستدلال انما هو عنوان العبارة البليغة من
 حيث دلالة على مضاهة الاستفاد منه بدلالة من الدلالات المبينة في العلوم
 العربية والاصول الفقهية ولا دخل في الاستدلال لخصوصية الواقعة ولذا
 صرح في الاصول الفقهية ان العبرة في الايتحين الاستدلال بها انما هي
 لعموم الالفاظ لخصوصية شأن النزول وبالحجة ان النسخين الاستدلال
 انما يكون الى الالفاظ ومعانيها وما يستفاد منها حسب ما تقتضيه القوا
 وهذا امر مطرد في الايات والاحاديث بل في كل كلام بليغ وامثله كثيرة
 لا تحصى نعم ان كانت في العبارة دلالة ما على خصوصية الواقعة وكانت
 الخصوصية مرادة ومقتضاة للقاعدة لكانت الخصوصية معتبرة والا
 فلا واذا دبت هذا فاعلم ان ما يستفاد من الحديث المذكور حسب ما
 تقتضيه القواعد مولى واحد ما كون الماورين بالقيام جماعة حاضرة من
 الانصار وثانيها تعلق الامر بقيام تلك الجماعة بسعد المتصف بالسيادة
 المقررة بالقدر وموثا لها علية هذه السيادة لقيام الجماعة الحاضرة عند
 صلوات الله عليه وسلم ورابعها ان المعاوينين كانوا مع سعد رضي الله تعالى عنه
 حين ما جاء اليه صلوات الله عليه وسلم راكبا على الحمار فهذه امور اربعة

تستفاد من الحديث المذكور لكن الثلاثة الأول منها استفاد منها استفادة
جلية لا يرتاب فيها أحد إن كانت قواعد الاستفادة مرعية متعددة و
كانت له فطاة في فهم ظواهر العبارات وإشاراتها وأما الرابع فاستفادته
من الحديث المذكور لكونه مختصاً بحقيقة قلنا إن ذكر الحديث بطوله هنا
ليقتل الكلام ويتصل المرام فقول قال الإمام البخاري في صحيحه حدثنا
زكريا بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن نثير قال حدثنا هشام عن أبيه
عن عائشة قالت أصيب سعد يوم الخندق رماة رجل من قريش يقال له
حُبان بن العرة رماة في الكحل فضرب النبي صلى الله عليه وسلم خيمة
في المسجد يعوده من قريب فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الخندق وضع السلاح واغتسل فاتاه جبريل وهو ينقص رأسه من الغبار
فقال قد وضعت السلاح والله ما وضعتُه أخرجه الله قال النبي صلى الله
عليه وسلم فإني فأشار إلى بني قريظة فاتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فنزولوا على حكمه فودى الحكماء سعد قال فإني أحكم فيهم أن تقتل المقاتلة
وأن تسب النساء والذرية وإن تقتل أموالهم قال هشام فأخبرني أبي
عن عائشة أن سعداً قال اللهم انك تعلم أنه ليس أحد أحب إلى أن
أجاهدكم فيك من قوم كذبوا رسولك وأخرجوك اللهم فإني أظن أنك
قد وضعت الحرب بيننا وبينهم فإن كان بقي من حرب قريش شيء
فأبقني لهم حتى أجاهدكم فيك وإن كنت وضعت الحرب فأفجرها
وأجعل موتي فيها فأفجرت من كبتة فلم يرعهم وفي المسجد خيمة من بني غفار

الا الذي يسيل اليهم فقالوا يا اهل الخيمة ما هذا الذي ياتينا من
 قبلكم فاذا سعد يغدا وجرحه دما فمات منها انتفى فقولها راية في الاكل
 وقولها فضرب النبي صلى الله عليه وسلم خيمة في المسجد ليعودة من قريب
 يستفاد منهما ان سعد رضي الله عنه اصيب جرحا شديدا تتعد ربه حركته
 المعتدة بها الا باعانة الاغيار ثم اذ الوخط معها قولهما يا اهل الخيمة ما هذا
 الذي ياتينا من قبلكم لاستقيدانه كانت سعد رضي الله عنه اعوان في
 الخيمة يعينونه ويخمدونه كيف لا وقد كان سعد رضي الله عنه رئيسا
 لقبيلة اوس ومظفرا عند هادينا ومحترما لديها اسلاما وقد جرت العادة
 على ان المرؤسين المتدينين يخمدون رئيسهم تعظيما لوجه الله تعالى
 اذا صار محتاجا الى الخدمة ولا ينفكون عنه ابدا ما بقيت الحاجة اليها
 لا سيما اذا كان معظما عندهم دينيا ومحترما لديهم اسلاما وتذ اوقع
 فيما مؤثر من الحديث المختصر قوما الى سيدكم حيث عبر سعد رضي الله عنه
 بسيدكم دون رئيسكم اشارة الى هذا كله اذ تظهر من سيد للتدنيين
 فضيلة دينية لا تظهر عن رئيسهم كما لا يخفى ويؤيده ما وقع في رواية قوما
 الى خيركم اوس سيدكم بطريق الشك فعلى هذا يستفاد الامر الرابع من
 الحديث المختصر ايضا كما يستفاد من المطول ولكن استفادة خفية كما
 نبهنا عليه سابقا هذا فاستفاد بها تين الاستفادتين ان مجيئ سعد رضي الله
 عنه اليه صلى الله عليه وسلم راكبا على الحمار انما كان مع معاونيه وهذا
 هو الامر الرابع وهو مع انه يستفاد من الحديث الطويل استفادة بثينة

مما صرح به العلامة القسطلاني رحمه في ارشاد الساري شيخ جميع البخاري
 حيث قال فجاء من المسجد المدني النبوي على حمار قد وطئ له بوسادة و
 معه قومه من الانصار انتهى فاذا كان مع سعد رضي الله عنه معا ونون
 حين ما جاء اليه صلى الله عليه وسلم راكباً على الحمار فلو كان الامر بقيام العجة
 الحاضرة عند صلى الله عليه وسلم بغرض الاعانة لزم كل من التكليف والتكلف
 المستغنيين عنهما وهو متروك في الاسلام قال الله تعالى قل ما استأكلكم عليكم
 من اجر وما انا من المكلفين وقال علي الفارسي في المرقاة اختار الثبات على
 عادة العرب في ترك التكلف في قيامهم وجلسهم واكلهم وشربهم و
 لبسهم ومشيتهم وساواضالهم واخلاقتهم لئلا يروى انباوا تقياء امتي براء من التكلف
 انتهى فلو حمل القيام في الحديث على القيام لا ممدادى للزم حمل الكلام على ما لا يبر
 به قائمه بل لزم محمله على ما اظهره البداية عنه واللازم كما ترى باطل فكذا
 المزموم والعجب كل العجب من هذا الحامل الذي خالف الجاهل حين
 حمل القيام لا عانة في النزول بقوله اذ كان به مرض واخرج الحمار يوم
 الاحزاب فان هذا التعليل كالتعليل الشئ بما ينقضه وذلك لانه عليه بما يناد
 بالعلم نداء على انه كان مع سعد رضي الله عنه معا ونون كانوا يعينونه على
 الشئ الى الحمار والركوب والثبات عليه لان الاكل هو ما قال العلامة القسطلاني
 في ارشاد الساري عرق في وسط الذراع في كل عضومنه شعبة اذا قطع
 لم يرق الدم انتهى فلما كان الاكل منبعا اصليا للدم ومخرجا الى السائر العروق
 والاعضاء وصار مقطوعا على ما قال القسطلاني في موضع آخر منه وكان سعة

دعى في غزوة الخندق بسهم قطع منه الاكل انتهى فلا حاجة بانقطاع
 تنهد والقوة بالمرّة بحيث لا يتيسر القعود والقيام والنقل والصعود والهبوط
 الا باعوان فحيث رضوا الله عنه على الحجار لا يمكن الا باعوان فنصار قوله
 اذ كان به مرض اءه دالا على عدم الاحتياج الى اعانة الجماعة الحاضرة عند
 صلواته عليه وسلم وقد كان قوله قوموا لاعانة في النزول عن الحجار دالا
 على الاحتياج الى اعانتها فنصار تعليل هذا بذكر التعليل الشئ بما يناسبه
 وهو كما ترى ظاهر البطلان ومن ههنا ظهران ما قال على القارى في

الرقاة والظاهر نعم اذا كانوا قاعين للخدمة لا للتظيم فلا لباس به كما
 يدل عليه حديث سعد بنى على الفاسد كما لا يخفى واذا قد بطل حل
 القيام في الحديث على القيام الامدادى وجب حمله على القيام العظيم
 لان قيام الجماعة الحاضرة لما يتعلق بالسيد القادوم وصارت سيادة للقرنة
 بالقدوم على القيام الجماعة الحاضرة على ما مر من الامور الثانی والثالث وجب
 ان يقصد من هذا القيام قيام تعظيمى لان مطلق السيادة سواء كانت
 مقرنة بالقدوم او لا انما هي على مطلق التعظيم الذى يعم تعظيما قويا
 كالقضاء المدحى وتعظيما فعليا كالتعظيم القيامى وهذا لما قال الله تعالى
 وَمَنْ يُعِظْمْ مَحْرَمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ عَلَى مَا قَدْ نَسَبْنَا بِكَ فَعَلَهُ
 هذا لا يتعلق قيام الجماعة الحاضرة بالسيد ههنا ما لم يقصد منه التعظيم
 لان العلة انما يتعلق بها معلولها لا غاية ما فى الباب لان الامر بالقيام
 ههنا صالح لان يقصد به الامداد ايضا نظر الى واقعة الجرح لاحتسابه

احاطة المعاوين الذين كانوا مع سعد رضي الله عنه لان الاعانة تسهل
 حسب ما يكثر المعينون ولذا وقع الاعانة عن المخاطبين بأمر القيام قال
 القسطلاني في ارشاد الساري قال عليه الصلوة والسلام للانصار
 قموا الى سيدكم سعد بن معاذ او قال خيركم بالشك من الراوي
 ولا يبي ذرا وخيركم زاد في مسند احمد عن عائشة رضي الله عنها فانزلوني
 لكنه لا يضرنا فان مقصودنا انما يثبت نظر الى العبارة وكم من امر يتعلق
 به اغراض متعددة حسب انظار مختلفة ولكن النظر الاستدلال انما يتجه
 الى العبارة اذا كانت كافية ولذا استدل جماهير المحدثين بأحد عشر المختصر
 على اباحة القيام العظيم ولم يتعرضوا بواقعة الجراحة حين الاستدلال
 به اصلا لارادوا لا قبول خلاصة الكلام في هذا المقام ان صحة الحديث
 انتظاما وبلاغة انما يتوقف على ان يقصد من القيام فيه قيام تعظيم فيجب
 ان يحمل عليه وذلك ما اردناه ولا تلزم عليه محدودية التكليف والتكليف
 لان محدوديتهما انما تلزم اذا كانا مستغنيين عنهما وهما ليسا كذلك
 لان القيام العظيم لما كان خيرا عند الرب حسب مقتضيه الآية لكان القام
 به ما جاورا ومثابا عليه فيكون محتاجا اليه من حيث غرض الاجر والثواب
 فيكون كل من التكليف والتكلف الواقعين برباعث الاجر والثواب فلا يكون
 مستغنى عنه فلا يلزم الحدود اصلا فقل له ولو اراد تعظيمه لقال قموا
 لسيدكم قول هذا انما يتوقف على امرين الاول كون الامر مختصة
 بالتعظيم وكون الى مختصة بالاعانة والثاني ان تستفاد تعظيمية القيام

وامداديته من كلفى اللام والى والكل باطل أما الاون فلان كل واحدة
من كلفى اللام والى سواسية في عدم اختصاص بالتعظيم او النفع فان
اللام تكون للنفع ايضا كما في قوله تعالى وجعل لكم الارض فراشا وان الى
انما هي لانتهاى الغاية حقيقة فتكون مبهمه لا تخصص بالتعظيم او النفع
الا من خارج فتخصص احدهما بالتعظيم والاخرى بالنفع تخصيص بلا
مخصص وهو باطل وأما الثاني فلان اللام في كونها تعظيمة او نفعية
تابعة للقيام فان كان القيام تعظيما كانت تعظيمة وان كان امدا ديا
كانت نفعية وهكذا الحال لكلمة الى ايضا وبالجملة ان كل واحدة من كلفى اللام
والى كاسبة للتعظيم او النفعية من خارج وهو القيام وهو كاسب لحدوثها
من السيادة فتكون كل واحدة منهما كاسبة لاحدهما من السيادة فيستفاد
من كل واحدة منهما ما يستفاد من الاخرى بل يستفاد من كلمة الى عزلا
على ما يستفاد من اللام وهذا لانها تدل على انتهاء الجماعة الى السيد فان
كانت تعظيمة لصار لانتهاء لكونه بغرض التعظيم استقبالا وهو امر زائد على
نفس التعظيم المستفاد من اللام التعظيمة ولو كانت نفعية لصار لانتهاء
لكونه بغرض الامداد سببا للامداد مصرحاً في الكلام بخلاف ما اذا كانت
اللام نفعية فان فيها اجمالا وسكوتا عن الانتهاء صراحة وان كان مرادها
منها اشارة فقد ظهر بهذا ان استفادة تعظيمة القيام وامداديته من كلفى
اللام والى باطلة فصاير كل من الامرين باطلا فيكون قوله للتوقف عليهما
باطلا علانية وقع في رواية صحيحة سيدكم مرفوعا مجرّدا عن الحرف والجار

قال القسطلاني في ارشاد الساري ولا بى ذر قوموا خيركم اوسيدكم باسقا
 الى والرفع بتقدير هو انتهى فلو كان الامداد والتعظيم مستفادا بالذات من
 الحرف لكان الامر بالقيام مكنه خاليا عن الغرض عتبا غير مفيد فلا يكون الكلام
 مفيدا فضلا عن ان يكون بليغا ولا تحمل رواية المجرى على رواية المزيد ولا تفسرها
 اذا حمل انما يجري في المجل دون المجل وكذا التفسير ايضا ولا يقدر الحرف دفعا
 للاهمال اذا التقدير انما يصح اذا دلت عليه قرينة ما حالية كانت ومقالية وهي
 متفية ههنا ولا تصح ان تكون رواية المزيد قرينة لان كلام من روايتي المزيد
 والمجرى رواية مستقاة والقرينة لا بد ان يكون ذو القرينة محققا بها ودفع الهمال
 عن الكلام انما يوجب التقدير اذا لم يصح الكلام بدونه وههنا يصح بدونه على
 مسلك الجاهل بلا كلفة ولا تحتل بلاغته اصلا فيعمل هذا يكون حكمهم
 باباحة القيام التعظيم صحيحا مستفادا من كل واحدة من روايتي المزيد والمجرى
 ويكون حكم البعض كبراهته باطلا هذا قوله ونما بويده تخصيص الانصار
 والتخصيص على السيادة المضافة وان الصحابة ما كانوا يقومون تعظيما له مع
 سبيل الخلق لما يعلمون من كبراهته لذلك على ما سياتي اقول هذه
 مؤيدات ثلثة اوردناها تائيدا للمدعى الاول قوله تخصيص الانصار
 وتوصيهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاطب الانصار وحدهم بقوله
 قوموا ولو كان القيام التعظيم مباحا لمخاطب الحاضرين جميعا بهذا لان التعظيم
 بالقيام لو جاز بلا كراهته فاما يباح لمن كانت له عظمة دينية وكان قادما و
 قد كان سعد رضي الله عنه فاعظمة دينية فلما قدم استحق كل من الحاضرين

ان يعظمه ويظهر عظمته بالقيام فينبغي ان يخاطبوا جميعا بامر القيام مع ان
 الامر وقع على خلافه فدل هذا على انه اراد به الاعانة دون التعظيم والثبات
 قوله والتفصيل على السيادة المضافة وتقريره انه اضيفت السيادة الى الاتصال
 وهذا يدل على ان الاتصال يستحقون الاعانة لا الحضار الاخرون فان
 المستحقون اعانة شخص انما هو من كان الشخص سيلا له لا من كان الشخص سيلا
 لغيره فعلى هذا ان كان القيام امدا يالوقع الامر به في محل الاستحقاق ولو
 كان تعظيما لوقع في غير محله وهو يخرج الكلام عن البلاغة والثالث قوله
 وان الصحابة زما كانوا يقيمون تعظيما له مع انه سيلا الخلق لما يعلمون من
 كراهيته لذلك على ما سياتي وحاصله انه روى في المشكوة عن انس قال لم
 يكن شخص احب اليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا اذا رأوه
 لم يقيموا لما يعلمون من كراهيته لذلك رواه الترمذي وقال هذا حديث
 حسن صحيح انتهى فلما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ان يقوم الصحابة تعظيما له وتركوه
 لكراهيته لذلك مع انه كان سيلا لخلق وكان احب الاشخاص اليهم كان
 القيام التعظيمي مطلقا مكروها بلا مزية فلا يقصد التعظيم من القيام في حديث
 سعد اصله فلا بد ان يقصد منه الاعانة وهو المطلوب هذا غاية ما قرنا الكلام
 في تقريب التوثيق الى المرام لكنها مع هذا لا تجدي نفعا وذلك لان كل
 مومن يستحق اعانة مؤمن اخر ونصرتهم اذا مست اليه حاجة قال الله تعالى
 ان تنصر الله ينصركم ويثبت اقدامكم وروى في المشكوة عن النعمان بن
 بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترى المؤمنين وتراجعهم وتوادهم

وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكك عضو ادعى له سائر الجسد بالسهر
 والحجى متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون
 كرجل واحد ان اشتكك عينه اشتكك كله وان اشتكك راسه اشتكك كله رواه مسلم
 وعن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمن المؤمن كالبنيان يشد بعضه
 بعضا ثم شبك بين اصابعه متفق عليه وفيها عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال المسلم اخو المسلم لا يظله ولا يئسده ومن كان في
 حاجة اخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة
 من كربات يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه
 فاذا استحق كل مؤمن اعانة مؤمن اخر وكان سعد رضوان الله عنه معدورا
 محتاجا الى الاعانة لكانت اعانته ثابتة لكل من الحاضرين بالاستحقاق
 فلو كان القيام لاديا لكان الخطاب عاما ووقع الامر بالقيام في محل
 الاستحقاق جيدا فلتغو خصوصية الانصار والسيادة المضافة اليهم و
 هذا بخلاف ان يكون القيام تعظيما لانه ليس كل من قدم وكان عظمة
 دينية يستحق القاعد ان يقوم له تعظيما وذلك لان القاعد اذا كان
 ذا عظمة دينية فلا يجلو امان ان تكون عظمته زائدة على عظمة القاعد او
 مساوية لها او ناقصة عنها على الاخيرين لا يترجح في القاعد قيامه على
 قعوده استحقاقا فلا يقوم له نعم ان حدث فيه عند قدوم القاعد امر
 زائد يبعثه على القيام كالمسرة الحاصلة له بالقدوم واداءة تاليق قلب
 القاعد وتطيبه لترجى في استحقاق قيامه على قعوده فيقوم له ولاجل ذلك

كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم لغيره مع ان عظمة غيره كانت انقص
 من عظمته صلى الله عليه وسلم جذاً وعلى الاول يترجى قيام القاعد استحقاقاً
 على قعوده فلان يقوم اظهر العظمة القادم فلما وجد النبي صلى الله عليه
 وسلم سعداً ذا عظمة فائقة على عظمة الانصار لا على عظمة غيرهم من الحضر
 المهاجرين الذين هم غير فاقدين لبعض العشرة المبشرة والخلفاء الراشدين
 رضى الله تعالى عنهم وعن سائر الصحابة اجمعين خصص الانصار بام القيا
 وأشار الى هذه الفاتية بقوله الى سيدكم واخيركم واخيركم فقد ظهر
 بهذا التحقيق ان كلا من الويدين الاولين مع غاية ما قرناه لتقريبه الى
 المرام لا يجدى نفعاً وكذا المويدين الثالث ايضا مع تلك الغاية لا يجدى نفعاً
 وتوضيحه ان القيام العظيم قيام يكون منشأ اظهر عظمة من يقوم وذلك
 لان المراد بالتعظيم ههنا انما هو اظهر العظمة كما لا يخفى فلو لم يكن القيام منشأ
 لاظهار عظمة من يقوم له لما كان تعظيماً هذا خلف ثلث اظهر العظمة
 عام من ان يجعل علة خاتمة للقيام وباعتنا عليه وهذا اذا كانت عظمة
 من يقوله نائدة على عظمة القائم وصارت مهمة بالشان بالذات او كانت
 ناقصة منها وكانت مهمة بالشان باسباب خارجية وان لا يجعل علة
 خاتمة له وباعتنا عليه بل تجعل علة الخاتمة الباعثة عليه اظهر مسترة
 قدوم من يقوم له او تأليف قلبه وتطيينه مثلاً وهذا اذا كانت عظمة ذلك
 ناقصة من عظمة هذا ولم تكن مهمة بالشان ولكن اذا كان ذو عظمة زائدة
 قائماً لذى عظمة ناقصة كذا اية لظهرت منه عظمة ذى عظمة ناقصة جذاً

ولا شك ان الظهور يطأوع الاظهار ويستحيل ان يتحقق مطاوع بدون
 ما يطأوعه فيكون الاظهار لازما للقيام التعظيمي على كل تقدير سواء كان
 مقصودا للقاء من قياما ولا فلذا عرفنا القيام التعظيمي بقيام يكون
 منشأ الاظهار العظمة لا بقيام يكون لاظهار العظمة لانه مختص بما يكون
 الاظهار باعثا عليه ومقصودا منه فلا يكون التعريف جامعاً وآذا تقر
 التعريف على ما ذكرنا فقولنا ان القيام التعظيمي اذا كان مرتباً على عظمة
 من يقوم له بغرض ما التحققت له اقسام لكن مقصودنا ما وقف
 على قسميه السقيم والمكروه منها فلذا ندفعها أولاً على سبيل التخصيص فنص
 عليهم ثم نرجع الى ما كنا بصده فقولنا اما القيام التعظيمي المستتب فهو القيام
 الذي يترتب على العظمة الدينية بغرض ديني ومنه هي السنة ما قال
 الامام النووي في الحجز الذي حسنه في اكرام الكرام بالقيام اما بعد فان الله
 تعالى امر باللطف بالمسلمين واکرام اهل العلم والولاية والدين فقال تعالى
 وانخفض جاحك للمؤمنين ومن اللطف بهم لا اكثر اذا احتسروا
 بالآية القول لهم والقيام لاهل طريق الرياء والاعتناء بل على ما ذكرناه
 من التكريم والاحترام وعلى هذا استمر من لا يحصى من الاعلاء واهل الصلاة
 والورع وغيرهم من الامثال والاعلاء قال الذي يتدارك امره من النقص
 والمرتبة من اهل العلم وطلبته والدين واهل السجود وسائر اجار البيت
 فقد جاءت بذلك جل من الاعلاء والورع . ومع تكرار الاعلاء وفعلاً
 العلماء والصلحاء اهل الورع والرهافة والنجاسة لا يغيروا ما ذكر

عن
المنذرة
سبع
السنين

ان شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم جلا ما بلغني فيما ذكرته ليستدل
بها على ما سواها لمحض فقه وذلك من الاحاديث النوية والا قايلا
النيرة الحكمية في رواية وانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى دخلت المسجد فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم جالس حول الناس
فقامت الى طلحة بن عبيد الله يهر و احبتي صاغتني وهنأني والله ما قام الى
رجل من المهاجرين غيره ولا انساها طلحة هذا حديث رواه البخاري ومسلم
وعن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها قالت ما رايت احدا اشبه بممتا
دلا وهديا برسول الله صلى الله عليه وسلم في قيامها وقعودها من فاطمة
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها قالت وكانت اذا دخلت
على النبي صلى الله عليه وسلم لمقام ايها فقيلها واجلسها في مجلسه وكان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخلها قامت من مجلسها فقبلته واجلستني
فجلستها حديث صحيح وعن عمر بن السائب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان جالسا يوما فاقبل ابوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه فقعده عليه
ثم اقبلت امه فوضع ثوبه من جانب الاخر فجلست عليه ثم اقبل اخوه
من الرضاعة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه بين يديه رواه
ابوداؤد من كتابه ديب وعن ابن شهاب ان ام حكيم بنت الحارث
بن هشام كانت تحب عكرمة بن ابي جهل فاسلمت يوم الفتح بمكة وهرب
زوجها من الاسلام حتى قدم اليها فارتحلت ام حكيم حتى قدمت عليه
باليمن فدعته الى الاسلام فاسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه

رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحاً ورمي عليه ردأ حتى
 بأبيه رواه مالك وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يحدثنا فإذا قام قمنا قياماً حتى نراه قد دخل بعض بيوتنا وواجه
 حديث جميعاً وعن أبي ذر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصا فحكم إذا القيتموه قال ما لقيته يوماً إلا صافحني وبعث إلى ذات
 يوم ولم أكن في أهلي فلما جئت أخبرته أنه أرسل إلى فأتيته وهو على
 سريره والترمني فكانت تلك الجود والجرم وروى الحافظ أبو موسى الأصبهاني
 في الجزء الذي صنعه في إياحة القيام بإسناد عن عائشة رضي الله عنها
 قالت قدم زيد بن الحارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بها
 فاعتقه وقبله وعن الأمام أحمد بن حنبل رحمه الله أن أبا هريرة
 الزهري سئل عليه فلما رآه أحمد وثب إليه فقام إليه قائماً فأكرمه فلما
 مضى قال له ابنه عبد الله يا أبا هريرة شأب تعجل به هذا العمل وتقوم
 اليه فقال يا بني لا تعارضني في مثل هذا إلا أقوم إلى ابن عبد الرحمن
 ابن عوف وعن أبي هشام الرفاعي قال قام وكيع لسفيان فأنكر عليه
 قيامه فقال اشكر على قيامي وانت حدثني عن عمرو بن دينار عن ابن
 عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أجلال الله تعالى
 أجلال ذي الشبابة فأخذ سفيان بيده فجلسه وعن محمد بن الصلت قال
 كنت عند بشر بن الحارث يعني الحافي الزاهد رحمه الله فجاء رجل فسلم
 على بشر فقام إليه بشر ففقت لقيامه فمنعني من القيام فلما أخرج الرجل

قال لي بشراً بنى اندرى لم تعتك من القيام له قلت لا قال لا تترك
 بينك وبينه معرفة وكان قيامك لقيامى فأردت ان لا تكون لك حركة
 الا لله عز وجل خالصاً وقال كان ابو زرعة الرازى رحمه الله لا يقوم لاحد
 ولا يجلس احد مكانه الا ابن دارة فاني رأيتَه يفعل ذلك معو ذكراً امام
 ابو عبد الرحمن السلمي في كتابه اداب الصبية ثم قال ويقوم لاخوانه اذا ابصر
 مقبلين فلا يقعد الا بقعودهم واشدس فلما ابصرنا به مقبلاً حلقنا الحجب
 وابتدنا القياماً فلا تنكرن قيامى له فان الكريمة يحل الكرام هذا ما
 تيسر لنا جزء من الاحاديث ونقول الاثمة في الترخيص في القيام وحاصله
 انه ثبت ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه الكريمة وتقريره
 حين فعل بحضرته ومن فعل جماعة من الصحابة رضي الله عنهم في مواضع
 جهات مختلفات ومن جهة ائمة المسلمين في اعصارهم في الحديث والفقه
 والزهد والتدقيق رضي الله عنهم اجمعين انتهى ملقطاً ومقتضراً على اكثر عباراته
 وقال فيه فصل في اطراف ملجئه في تنزيل الناس منازلهم وكرامهم على
 حسب مراتبهم وما جاء في احترام واکرام فضلاء المسلمين وتوقير اولي السن
 والورع والعلم والدين والرفق والترحيب بطلبة العلم وتبجيل اولي الفضل والفهم
 تعظيماً لحرمة المؤمنین ومسارعة الى رضوان رب العالمين وهو دليل لما قد تم
 وما ضل لما اسلفته قال الله تعالى عز وجل ومن يُعْظَمْ شَعْرُ اللَّهِ فأنها من
 تقوى القلوب انتهى ثم قال بعيد هذا وكان يحيى القطان رحمه الله يصل العصى
 ثم يستند الى اصل منارة المسجد فيقف بين يديه على بن الديني والشاذكوني

وعمر بن علي واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ليسدونه عن
الحديث وهم قيام على رجلهم الى ان تحين صلوة المغرب ولا يقول
لواحد منهم اجلس ولا يجلسون هيبة واعظاماً انتهى فقه الاقاويل استغنا
منها امورا **الاول** ان القيام لذي عظمة دينية بغرض ديني جائز بلا كراهة
والثاني ان هذا القيام ثابت بايتين احدهما **وَكُفِّضَ جَاكُوكَ الْمَوْنِيْنِ**
وَاُخْرَاهَا وَمَنْ يُعْظِمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ **والثالث** انه
ثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه الكريمة وتقريره حين ما فعل
بجسوته ومن فعل جماعة من الصحابة رضوا الله تعالى عنهم في مواطن كثيرة
وجهاً مختلفة ومن جهة ائمة المسلمين في اعصارهم في الحديث والفقه
والزهد والتدقيق رضوا الله تعالى عنهم جميعين **والرابع** ان الاحاديث
مرفوعة كانت او موقوفة لما تعاضدت فيما بينها وعضدتها الايات و
تعامل ائمة اعصارهم في الامور الدينية لصارت قوية جداً ولم يضر الضعف
الذاتي لللاحق بعضها اصلاً بل يبلغ مجموع المتعاضدات الى حد قوة لا يمكن
بها الانكار الا من جاهل او سفيه او غوي **والخامس** ان القيام لما كان
لذي عظمة دينية بغرض ديني وثابتاً بالآيات والاحاديث وتعامل
ائمة الدين ولم يعمد دليل على وجوبه الشرعي لكان مستحباً شرعياً يصير
به القائم ماجوراً ومشابهاً بفضل الله تعالى وكرمه هذا واما القيام العظمي
المكروه فهو القيام الذي يترتب على عظمة ما دينية كانت او دنيوية
بغرض فضائي مكروه فهو على نحوين نحو يترتب فيه القيام على عظمة

دينية بغرض ففساني مكروه كان يقوم لعالم بغرض ان يقوم له العالم
 عند قدمه اليه وان يقوم له الاخر من القائلين عند قدمه اليه
 كما كان يقوم للعالم وبالحكمة ان يقوم لعالم بأرادة ان يقوم له الاخر
 تعظيماً وتحتوي بترتيب فيه القيام على عظمة دينية بما مر من الغرض الموضح
 بالمثل السابق لكن يبدل العالم هناك بالامير منها وكل من هذين
 النحويين وان اشترك الاخر في الكراهة لكن الثاني اشد كراهة من الاول
 لانه ورد في الحديث لما حصله ان تعظيم امير بسبب ما رته ينقص شرط الايمان
 وهذا ما يسلم عنه الاول فلما ازداد عليه غرض مكروه لاشتدت كراهته من
 الاول جداً والى هذين النحويين للمكروه اشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث
 روى في المشكوة عن ابي امامة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متكباً
 على عصا فقمنا له فقال لا تقموا كما يقوم الا عجم يعظم بعضها بعضاً رواه
 ابو داود انتهى وتوضيح الاشارة ان النفي اذا دخل على المقيد فانه يرجع الى
 المقيد لا الى المطلق كما تقر في مقرة ويتنبط منه ان مقيد اذا قيد بقيود
 مرتبة فالنفي الداخل عليه يرجع الى المقيد لا خيراً الى ما قبله من المطلق
 الاضافية والحقيقية ففي الروي المذكور قد قيد قيام مخاطبين بماثلته
 لقيام الا عجم ثم قيد قيام الا عجم بغرض ان يعظم بعضها بعضاً يعني على
 معهود يقصد من قيامه ان يعظمه الاخر قياماً ما اذا قدم اليه سواء كان لقادم
 ذاعظمة دينية او كان ذاعظمة دينية فالنفي الداخل على قيام مخاطبين
 يرجع الى هذا الغرض حتى يحصل المراد ان لا تقوموا رياءً بان يحب كل

منهم بقيامه ان يعظه الآخر قيا ما اذا قدم اليه فيصير هذا الغرض لكونه
رياءيا منهيا عنه ومكروها جذا وبه يصير القيام المعلن به المقرون به مكروها
وهذا التقرير مبني على ان يكون قوله يعظم بعضها بعضا بيان الغرض قيا لا اجماع
حتى يكون التقدير لان يعظم بعضها بعضا وهو ما يؤيد تفسير اماروي في المسئلة
عن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرته ان يمثله الرجل قيا ما
فليتبوا مقعدا من النار رواه الترمذي وابوداود اتفق فان الوعيد فيه انما تعلق بمحصل
لشخص من سرته ان يقوم له الرجل تعظيما فكون السرّة وكذا ما توقف عليه من المحبة والارادة
لكونها رياءية مكروها واما فان قيل قيلما لاحد سر بهذه السر الرياءية كان قيام الرياءى مكروها
جذا وهذا هو مفاد حديث ابى امامة رضى الله عنه على تقدير ان يكون القول
المدكور بيان الغرض فيكون حديث معاوية رضى الله عنه مؤيدا ومفسرا
لحديث ابى امامة على هذا التقدير وانما جعلنا القول المذكور بيان الغرض
قيا لا اجماعا لبيان الغرض قيا مهم وان كان القول في نفسه محتملا لهذا ايضا
لان المحتمل لا يصح العمل به ما لم يترجح احدا احتماليه ولم توجد في الحديث
قرينة قوية ترجحه وقد نص في حديث معاوية رضى الله عنه على احتمال
واحد منهما صراحة فيكون المصح فيه مفسرا للمحتمل فيه جذا لان الاحاديث
بعضها يفسر بعضها ان كانا على حالة تقتضى التفسير فلذا جعلنا القول بيان
لغرض لا لغرض القيام علانية لوجعل بيان الغرض لقيام لكان الغرض حينئذ عامما
شاملا للغرض الفاسد وغير الفاسد وقد كان قوله بعضا الذى وقع في قوله
يعظم بعضها بعضا عامما متناولا لمن هو ذو عظمة دينية ومن هو ذو عظمة دنيوية

قيد حل القيام العظيم المستحب في المكروه المنهي عنه قيد حل أحد القسمين
 في الآخر وهو باطل فقد تعين أن القول المذكور بيان للغرض لا المنع
 القيام وهو المطلوب وإنما خوطب الصحابة رضي الله عنهم بالقيام عن القيام
 الرياء مع أنهم كانوا متخليين عن الرياء تثبيته لمن تخلى عن الرياء على التحل عنها
 وتخليه عنها لمن لم يتحل عنها فقد ظهر بما ذكرنا كماله أن المروي عن الرب
 إمامة رضي الله عنه لقد أفاد أشاره بخوي القيام العظيم المكروه وهذا ما
 رما وجملته الكلام في هذا المقام أن دلائل الاستحباب والكراهة وإن
 هجمت على القيام العظيم لكن لما كان محلها مختلفا من حيث تقسيم القيام
 العظيم إلى القسمين المستحب والمكروه لسلط الدلائل عن التعارض وكان كل
 منها مقبولا ومعولا به في محله فإذا قام الناس تعظيما لعالم مخلصين لوجه الله
 تعالى لحكم في هذا المحل على القيام بالاستحباب وهو بالدلائل التي قامت
 على استحبابه في مثال هذا المحل وإذا قاموا تعظيما بنية الرياء لحكم على القيام في
 هذا المحل بالكراهة وهذا بالدلائل القائمة على كراهته في مثال هذا المحل
 فصار كل من الآيات والأحاديث المرفوعة والموقوفة والأقوال الصحيحة
 والأعمال الوثيقة الواردة في حكم القيام العظيم معوला به غير مترد وأصلا
 وبعد اللتيا والتي نرجع إلى ما كنا بصدد فقوله ان المؤيد الثالث
 لا يتم به التقريب أيضا وذلك لأنه لا يشك أحد من له طبع سليم وفهم
 مستقيم في أن قيام الصحابة رضي الله عنهم تعظيما لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم إنما كان مجرد غاية محبتهم به صلى الله عليه وسلم ولا شائبة للرياء فيه

اصلا لا سيما اذا دل عليه ما قال انش رضى الله عنه فيما روى عنه في المشكوة لم يكن
 شخص احب اليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا اذا رآوه لم
 يقيموا لما يعلمون من كراهيته لذلك انتهى فلا حاجة لتقوم فيه دلائل الاستحباب
 فيكون مستحباً جازئاً بل يكون نظراً الى خصوصية المقام مستحباً مطلقاً بالاشارة
 والظاهر ان المستحب للكرائي لا يترك على سبيل الدوام اصلاً وانما يترك
 في بعض الاحيان لما نفع تقضيته مصلحة شرعية ولكن مع ذلك لا يضرف
 حين ما تركه استحبابه اصلاً لان استحبابه انما هو بالذات والترك انما هو
 بسبب امر عارضى خارجي فالاستحباب يكون مستحباً بالذات حين ما ترك بسبب امر
 عارضى ايضا فلذا يصير معمولاً به عند ما رفع المانع العارضى فعلى هذا لا يكون
 كراهته صلى الله عليه وسلم لقيام محمله كراهة شرعية بها يستحق العقاب من
 يرتكب محلها كيف لا ولو كرهه كراهة شرعية لنعته منعاً صريحاً مع ان الواقع
 ليس كذلك روى البيهقي في شعب اليمان عن ابي هريرة قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجلس معنا في المسجد يحدثنا فاذا قام قمنا قياماً حتى
 نراه قد دخل بعض بيوت ازواجه انتهى وهذا ما نقله الامام النووي في
 جزئه المذكور وصححه علائنا فقلنا عن جزئه المذكور دلائل واقوال
 كثيرة متعاضدة تدل على انه مستحب شرعي وليس بمكروه شرعي اصلاً فلا
 يجوز لذي شعور ان يشعر بكراهته ههنا ان كراهته كراهة شرعية بل هذه
 الكراهة انما وقعت لمصلحة عارضة فتكون الكراهة عارضية فتجامع الاستحباب
 الذاتي وليست الكراهة شرعية حتى تكون ذاتية وتنافى الاستحباب الذاتي

ثم ان الصلحة في هذه الكراهة محتمل انحاء شتى منها خوف ان يستبوت
 اذهان القائلين بالتزام قيامهم الى وجوبه ومنها خوف ان يسبوت
 الى اذهان القائلين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرور به فيقعوا
 بسوء ظنهم هذا في الورطات الظلمانية ومنها خوف ان يفترض القيام
 التعظيم عليهم وذلك لانهم لما كانوا يقومون له تعظيماً بفرط محبتهم كما
 قد مللهم صارقاً قيامهم التعظيم منشأً لان يخاف عليهم ان ينزل الوحي
 بفعل قيامهم فيصير القيام مفرضاً عليهم فيقعون في التكليف فلذا سدد
 باب الحرج وكرة قيامهم شفقةً عليهم وعلى هذا يكون قياماً ليا لى مضاً
 نظيراً لهذا القيام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قام مع الصحابة
 في ثلث ليالى رمضان فلما رأى ان كثرتهم في كل من الليلتين زادت
 على كثرتهم في الليلة السابقة تركه خوفاً عن ان يفرض عليهم لان الوحي
 كان نازلاً في زمانه صلى الله عليه وسلم ثم لما توفي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانقطع الوحي زال الخوف فسن سيدنا عمر رضي الله عنه قياماً ليا لى
 مع الجماعة فكذا يكون حال القيام التعظيم ايضاً فان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا كرهه خوفاً ان يفرض عليهم فلما توفي وانقطع الوحي زال الخوف
 والكراهة فلا بأس بان يختاره الناس التزاماً لان استقبابه باقضي رائل
 عنه فيتاب فاحله جداً ولا يلزم على التزامه ان يستبق الاذهان الى وجوبه
 لان ترك الصحابة اياه حين قدومه اليهم يكون رافضاً لزم وجوبه
 وقد ورد الوعيد عنه صلى الله عليه وسلم لمن سرق قيام الغدير فيكون ساقاً

عن الوقوع في الورطة الظلماء وجملة الكلام في هذا المقام ان النبي
صلى الله عليه وسلم انما كرهه لاجل المصلحة ولما كرهه تركه الصحابة
امثالاً لامره لان الامر فوق الادب وتوضيحه ان كراهة النبي صلى الله عليه
وسلم لقيام اصحابه له لم تكن كراهة شرعية بها يستحق فاعل المكروه بها
عقاباً بل انما كانت كراهة لمصلحة وهي لا تصادم استحباب القيام بالذات
اصلاً وانما تركه الصحابة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان احب الاشياء
وان غاية المحبة تقضي ان لا يتركوا ابداً لانه كان في اتیانه تان بالادب
في تركه امثال بالامرو كان الامر فوق الادب فلذا تركوه امثالاً بالامرو
لانه مكروه في نفسه ولاجل ذلك ما تركوه عند ذهابه صلى الله عليه وسلم
الى بعض بيوت ازواجه كما يدل عليه ما مر من رواية البيهقي في شعب الإيمان
عن ابى هريرة رضي الله عنه لا نهم ما راوه كارها عند الذهاب وانما راوه
كذلك عند القدوم فلو كانت الكراهة القدومية كراهة شرعية لما انفكت
عن القيام اصلاً لاجل القدوم ولا حين الذهاب ولزمهم ان يتركوه
عند الذهاب ايضاً وما توقف تركهم على وقوع الكراهة عند الذهاب اصلاً
والتوالي باطلة فكذا المقدم وانما كره النبي صلى الله عليه وسلم قيامهم له عند
قدومه اليهم لا عند ذهابه عنهم لان القيام عند القدوم لا يقصد به
القائم الا مجرد تعظيم من يقوم له بخلاف القيام عند الذهاب فانه يقصد
به القائم ذهاب نفسه ايضاً فيكون التعظيم في القيام القدوم كمالاً
بالنسبة الى القيام الذهابي وتحال التعظيم كان منشأ ما مر من الاخواف

[illegible][illegible]

لرب تعالى واد من تحكيمه لا يتوعدونه
قدوم النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا للرب تعالى فكان
تواضعا للنبي صلى الله عليه وسلم للرب تعالى فكان
تواضعا للصحابه تحضيرا له تعالى فقد حقق فيهم
من التواضع للرب ايضا لا يدان تكون اكله ربه لا يهتدي
فان قلت ان تواضع النبي صلى الله عليه وسلم تعالى شرا
اخره بوان يتوعد النبي صلى الله عليه وسلم تعالى شرا
الى العالمين ان تواضع النبي صلى الله عليه وسلم تعالى شرا
عند قيام الصحابه فانه النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا
بما قسم فصح قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا
لكونه شريفا فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا
في تواضعه صلى الله عليه وسلم تواضعا لرب تعالى
سنة وقل في كفايته سنة تواضع للرب تعالى كما في عطاء
الصالح على هذا قيل انك ان تواضعا للنبي صلى الله عليه وسلم
الحسين بن الحسين في ذلك

لان كمال من القدر
الغنى قد قيام الصحابه في كونه
من اكبر الرسل يكون غار جاعل في الكبر
وقالوا ما جادوا معك بتعليل الذكر راحلا لان كبريت قاسم
لاجل قصد الخافقه معاد الكبريت انما مقصود اذا تحقق في
في قاسم ما اذا تحققت فيه يكون معوا او كبر ما اصله
فقدرة وصف الكبريت من العلية والذات في العادة والى الف
من ندم القدر في الكلام من حيث جيلان تكون كسنا لثاثة على الوجود
كونه ثم لم يخفى عليك ان عدم تعليل الذكر لا يوجب تعليل
الغنى او من تواضع النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا لرب تعالى
بما قسم فصح قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا
لكونه شريفا فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم تواضعا
في تواضعه صلى الله عليه وسلم تواضعا لرب تعالى
سنة وقل في كفايته سنة تواضع للرب تعالى كما في عطاء
الصالح على هذا قيل انك ان تواضعا للنبي صلى الله عليه وسلم
الحسين بن الحسين في ذلك

منه

فَلَمَّا خُصَّتْ الْكَرَاهَةُ بِالْقِيَامِ الْقَدِيمِ وَتُرِكَ الْقِيَامُ الَّذِي هَابَ عَلَى حَالِهِ وَ
 مِنْ هُنَا ظَهَرَ أَنَّ مَا قَالَهُ عَلَى الْقَارِئِ فِي الْمِرْقَاةِ شَارِحًا لِرَأْسِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا يَعْلَمُونَ مِنْ كَرَاهِيئِهِ لِمَا كَانَ مِنْ قِيَامِهِمْ تَوَاضَعًا لِرَبِّهِمْ فَحَالَتِ
 لِعَادَةِ الْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ بَلْ اخْتَارَ الثَّبَاتَ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَرْكِ التَّكَلُّفِ
 فِي قِيَامِهِمْ وَجَلَسَهُمْ وَكَلَمَهُمْ وَشَرِبَهُمْ وَلَبَسَهُمْ وَمَشَاهِدَهُمْ وَسَأَلَهُمْ
 وَاخْلَا قَهُمْ وَلِذَا رَوَى أَنَا وَاتَّقِيَاءُ مَتَى بُرَاءُ مِنَ التَّكَلُّفِ أَنْتَهَى لَا يَنْبَغِي ابْنِي
 إِلَيْهِ فَإِنَّهُ مَبْنِي عَلَى أَنْ تَرَدَّ بِالْكَرَاهَةِ كَرَاهَةُ شَرْعِيَّةٍ حَتَّى لَا يَكُونَ قِيَامُهُمْ تَوَاضَعًا
 لِلرَّبِّ تَعَالَى وَيَكُونَ مُوَافَقًا لِعَادَةِ الْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ وَقَدْ شَدِدْنَا أَنَّهَا
 لَيْسَتْ بِمِرَادَةٍ مِنْهَا وَبَيْنَا أَنَّ قِيَامَ الصَّحَابَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
 مُسْتَجِبًا بِالذَّاتِ اخْتَارُوهُ تَوَاضَعًا لِلرَّبِّ تَعَالَى كَيْفَ لَا وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَأَخْفِضْ جُنَاحَكَ لِلرُّومِيِّينَ فَقَدْ عَنِيَ فِيهِ بِخَفَضِ الْجُنَاحِ التَّوَاضُعُ وَتَلْيِينُ
 النَّفْسِ وَظَهَرَ التَّنْذِيلُ وَمِنْ جِلَّةِ مَنَاشَى التَّوَاضُعِ هُوَ الْقِيَامُ الْمُسْتَجِبُ كَمَا أَشَارَ
 إِلَيْهِ الْأَمَامُ الْوُفَوِيُّ فِي حِزْبِهِ الْمَذْكُورِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرًا لِلَّهِ فَاتَّعَظَمَ
 فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَقَالَ تَعَالَى وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرًا لِلَّهِ فَاتَّعَظَمَ
 تَقْوَى الْقُلُوبِ وَقَدْ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعِبْرَةٍ قِيَامًا تَظْهَرُ
 بِهِ عَظَمَتُهُ وَكَذَا الصَّحَابَةُ وَائِمَةُ الْأَعْيَانِ قَدَامًا تَعْظِيماً فَعَلَهُ هَذَا كُلُّهُ لَا يَحْتَدِ
 مَا قُلْتُ عَلَى أَنَّ يَقُولُ أَنَّ الْقِيَامَ الْمُسْتَجِبَ يَخْلُفُ التَّوَاضُعَ وَيُؤَافِقُ عَادَةَ الْمُتَكَبِّرِينَ
 الْمُتَجَبِّرِينَ وَمَا قَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَاتَّقِيَاءُ مَتَى بُرَاءُ مِنَ التَّكَلُّفِ الْمُرَادُ
 بِالتَّكَلُّفِ إِنَّمَا هُوَ التَّكَلُّفُ الْمُسْتَعْنَفُ عَنِ الْقِيَامِ الْمُسْتَجِبِ لِكُونَ الْقَائِمِ بِهِ مَاجُورًا وَمُسَالِمًا

ليس بتكليف مستغنى عنه بل هو تكليف محتاج اليه وكذا حال سائر المستحبات
 الشرعية بل سائر الأفعال الشرعية فان كلاً منها لا يجلو عن تكليف ولكن كونه
 محتاجاً اليه من حيث الاجر والثواب يكون تكلفه مستغنى عنه اصلاً ثم الفعل انما
 يقع تكلفاً اذا لم يصدر بالمحبة واذا صدر بها لم يتحقق فيه اثر التكليف والتكليف
 اصلاً والصحابة كلهم كانوا يعظمونه صلى الله عليه وسلم بغاية المحبة فقد مر الروى
 عن انس رضي الله عنه لم يكن شخص احب اليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انتهى وقد صح انما كان النبي صلى الله عليه وسلم مع اصحابه كما نما على رؤسهم
 الطير من الوقار انتهى فلا يتحقق فيهما الهمم العظيمة اثر من التكليف والتكليف
 اصلاً وما قال بل اختار الثبات على عادة العرب في ترك التكليف اذ فليس
 يصحح على الاطلاق بل هو مقصور على المباحات والاعمال الدنيوية التي لا يتبع
 اليها وليس فيها تشبه بالمشرى كما لا يخفى على من له ادنى خبرة وبصيرة فاذ
 ظهر كل الظهور ان المؤيد الثالث ايضا لا يتم به التقريب اصلاً قوله قال
 التوريشي بعد ما قال مثل هذا وما ذكر في قيام صلى الله عليه وسلم بعكرمة
 ابن ابي جهل عند قدومه عليه وما يروى عن عدى بن حاتم ما دخلت
 عليه صلى الله عليه وسلم الا قام الى فان ذلك مما لا يصح الاحتجاج به بضعفه
 والمشهور عن عدى الا وشعلى ولو ثبت فالوجه فيه ان يحل على الترخيص
 حيث يقتضيه الحال وقد كان عكرمة من رؤساء قريش وعدى كان سيد
 بنى قريظة فامى تاليفهما بذلك على الاسلام وعرف من جانبهما تطلعا عليه
 على حسب ما يقتضيه حب الرئاسة اقول قد علمت ان كل ما ذكر في الفاء

للجها هيرفند غاية الفساد فما قال التوريشقي رح ما تلا لهذا لا تقم به الحجة
 أصلا إذا فاسدا كان فاسدا في نفسه لا يصلح أن يصح يذكر أحد ما تلا له
 أما الجرح بالضعف على حديثي عكرمة وعدى عن الله عنهما جرح مبهم وهو
 غير معتبر ولو اعتبر فيحصل من كل منهما تأييد للطلوب إذا نظر إليه على الأفراد
 لأن الحديث الضعيف يؤيد المطلوب جلا إذا لم يكن موضوعا ومخالفا لما هو
 قوى منه كما يستفاد ما قال الحافظ ابن الصلاح في بحث الشاذ من مقدمته
 ولم يصح أحد بهوضوئها وليس لهما مخالف أصلا لا قوى ولا ضعيف إذ كل
 ما يظن في بادى النظر أنه مخالف فموردة مكروية ومورد هذين مستحب
 ولا تخالف بين الواردين أصلا إذا اختلف مورداها وإذا نظر إلى أن كلا منهما
 حاضرا للآخر يتقوى كل منهما ويصح به الاحتجاج بلامرية ثم إذا نظر إلى الآيات
 والأحاديث النبوية وتعامل الصحابة وأئمة الأئصار تبلى قوة كل منهما إلى
 حد لا يتيسر بها انكار المطلوب الآمن جاهل أو سفیه فاذن فساد ما قال التوريشقي
 وما ذكر إلى قوله لضعفه فسادا ظاهرا فافهم واستقم وأما ما قال والمشهور عن
 عدى الأوسعلى فلا يجدى فعلا أن هذا لا ينافى ما يروى عن عدى الأوسعلى
 إلى حقى يكون نافعا له إذ بين التوسيع والقيام عموم وخصوص من وجه مجيب
 التحقيق فيكون كل منهما مفسرا للآخر لا منافاة له فالمشهور لا يضر غيره أصلا
 فتدبر ثم ما قال ولو ثبت الخباطل أما أولا فلأن حمل القيام على الترخيص
 مبنى على أن يعرف القيام عن العزيمة وقد ظهر بطلانه لما مر أن القيام المستحب
 عزيمة في نفسه وأما ثانيا فلأن تأليف القادمية القيام على الإسلام إنما يصير

سببا للرخصة اذا لم يكن القيام المستحب عزيمية وقد مر خلافه واما ثالثا فلا
 حب قادم لان يقوم له شخص حرام والعمل على حسب ما يقتضيه الحرام حرام
 فلا يجوز لمسلم ان يؤيد به مذهبه ويجل قيام مسلم عليه فضلا عن ان يجعل
 القيام النبوي عليه هذا اخر ما اردنا به دفع المناقشات على المقيس عليه فله الحمد
 على ما الهم و تتم والصلاة والسلام على جيبه شفيح الامر وعلى اله وصحبه
 ذوى الشرف العلى والخلق الاثم ثم لما لم يكن في ثبوت الصغرى دفع المناقشات
 عن المقيس عليه ما لم تدفع مناقشات ثلاثة عويصة ترد على المقيس الذى هو
 مفاد الصغرى وجب علينا ان نذكرها مع اجوبتها الدافعة لما نقول ما المناقشة
الاولى فحريها ان القيام لليل لادى انما يقاس على القيام لانصارى لا ثبات
 الشرعية اذا اشتركت فيهما العلة الشرعية والشرائط الشرعية لاقتضاءها وهما
 ليس كذلك اذ من الشرائط الشرعية لاقتضاء القيام لانصارى هو الحضور
 البصرى للمعظم وهو مفقود في القيام لليل لادى جدا فلا يصح القياس ابدًا
فاقول في دفعها بتوفيق الله تعالى وتوقيف ان الله تبارك وتعالى محيا
 عن الدين حرجا ويتبر فيه تيسيرا بل يغيا حتى انه وشع في بعض شروط ما همم
 بشأنه غاية الاهتمام وكانت غاية اشاعته مقصودة له فاقام ما ليس بشرط
 له اصالة مقام الشرط الاصلى له حين تعذره واجرى احكام هذا على ذلك
 فالصلاة لما كانت عنده مهمة بشأنها غاية الاهتمام وكانت غاية اشاعتها
 مقصودة له وشع في شرطها فاقام التيمم مقام التوضى حين تعذره واقام
 مواجهة جهة المحرقى مقام مواجهة جهة القبلة حين تعذرها وكذا حال

تعليم النبي صلى الله عليه وسلم بإداء الصلوة والسلام عليه فإنه لما كان سراً
يسير على الناس وكانت كثرة نفعه بغايتها راجعة إليه صلى الله عليه وسلم
إصالةً وإلى مؤدّيها مجرّمة تبعيةً اهتم الله سبحانه بشأنه غاية الاهتمام
قصد غاية اشاعته فوعب الناس إليه ترغيباً بليغا ووعب أداءهما بكمالات الغام
والخطاب والنداء لكن لما كان ما هو شرط الخطاب والنداء وهو أن يحضر
الخطيب المنادي عند الخطاب المنادي حضوراً بصرياً التحصيل به غاية الإتمام
بهما وإن يصل الكلام إلى السامعة ضيقاً مفقوداً لضعف سمعه بحيث أقام الحضور
العلي مقام الحضور البصري ليصح الخطاب والنداء وأما نداء غايتهما التي هي
استماع الكلام فقد صار الله تعالى كفيلاً لما بنفسيه المباركة أو بتوكيل الملاك
عند قبرة الشريف وجملة الكلام أن توسيع بعض الشروط قد وقع في الشرحين
ما يجب إليه بغاية اهتمام الشروط وإرادة غاية اشاعته فقل هذا اقيم والشرع
الصعيد وجهة التحري مقام الماء وجهة القبلة لتصح الصلوة وكذلك اقيم فيه
الحضور العلي للنبي صلى الله عليه وسلم مقام الحضور البصري له ليصح الخطاب
والنداء فيما يقال في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
والفرق بين الأقامتين أن الأقامة الأولى تحققت من الشارع بمجرد محو
اليسير من دون أن يتحقق مناسبة ظاهرة بين النائب والأصل بخلاف
الأقامة الثانية فإنها وإن تحققت من الشارع تيسيراً لكن بينهما مناسبة
قريبة وأما هي بشهرته صلى الله عليه وسلم وتمكنه في تأويله منين بخسنة
العلية ومكارمه البهية التي لا يصلح أحد في العالمين أن يتصنف بها إلا هو

صلى الله عليه وسلم اذ بهذه الشهرة والتمكن صار حضوره العلي قرياً من حضور
 البصري حتى اقيم ذاك في الشرع مقام هذا ليرتب بعض موقوفات هذا على
 ذاك وبالحجة شهرة المذبح وتمكنه في القلب مما يقرب حضوره العلي الى حضور
 البصري حتى يصلح لان يقوم هو مقام هذا ولذا لا تختص هذه الاقامتا بالشرع
 بل تحقق في العرف وتتعارف فيما بين الشعراء والملاحين ايضا وتوضيح الكلام ان
 الاقامتين وان كانتا مما احتج اليه في الشرع تيسيرا عند ما اقتضته الضرورة الشرعية
 وهي تصحيح الصلوة والخطاب والنداء مثلاً لكنهما تنفردان من حيث ان
 الاولى لكونها فاقدة للناسبة الظاهرة تكون مقصورة على ما شرعها الشارع
 فيه اذ للناسبة الغير الظاهرة لا يعيها الا الشارع بخلاف الثانية فانها لكونها
 واجدة لها بحيث صلت بها لان تكون في كل ما تحققت فيه الضرورة
 الشرعية لا تكون مقصورة على ما شرعت هي فيه بل تحقق في كل ما وجدت
 فيه الضرورة الشرعية وان لم تكن هي من الشارع صراحة فان الضرورة الشرعية
 اذا اجتمعت معها المناسبة الظاهرة ووجد النظم في شرع لاقتضت الاقامة
 بلا كلفة وان لم تكن من الشارع صراحة لكنها مع هذا تكون شرعية لانها انما
 تكون بسبب الضرورة الشرعية وبسبب كون نظيرها في الشرع قصار وجودها
 من الشارع دلالة فتكون شرعية بالامرية كما ان المسائل الاجتهادية صارت
 شرعية لاجل صيرورة وجودها من الشارع دلالة وانما كانت الضرورة
 الداعية الى هذه الاقامة فيما لم تشرع فيه صراحة شرعية لان ضرورة توسيع
 التعظيم النبوي بالمخالف الشرع شرعية كما لا يخفى ثم لا فائدة بالمقاربة عند

الضرورة الداعية اليها ليست بمختصة بالمحضورين بل صارت هي ضابطة
 استعمالها الفقهاء رحمهم الله تعالى في مجاريها حيث جعلوا القيام عند ترك
 القعدة الاولى في الفرض كالقعود ان كان القائم قريبا منها حتى لم يوجبوا
 سجدة السهو عليه وحكموا بعدم فساد الصلوة ان رجع الى القعدة ففهمنا قد تأمل
 القيام والقعود بتقاربهما في الصورة والحكم وجعلوا كالقيام ان كان قريبا منه
 حتى اوجبوا سجدة السهو على القائم ان لم يرجع الى القعدة وحكموا بفساد الصلوة
 ان رجع اليها ففهمنا قد صار القيام الناقص مماثل للقيام الكامل في الصورة
 والحكم بسبب تقاربهما وتيقن تلك الضابطة ان الاقامة عند الضرورة من
 الشارع لا تخلو اما ان تكون فيما لا يعقل او تكون فيما يعقل فان كان الاول كانت
 الاقامة مقصورة على ما وقعت فيه من الشارع ولم تتجاوز عنه اصلا وان
 كان الثاني كانت هي متجاوزة عما وقعت فيه من الشارع والاقامة في المحذورين
 من القسم الثاني فتجاوزت عما وقعت فيه من الشارع تجاوزا شريها هذا
 واذا دريت هذا فالان نرجع الى ما كنا بصدده فقول ان كلامنا الشهرة
 النبوية والتمكن النبوي اللتين صار بهما الحضور النبوي العلمي قريبا من الحضور
 النبوي البصري حتى اقيم ذاك مقام هذا في الشرع لغرض خاص ياتي في الاابد
 فتكون مقارنة المحضورين باقية الى الابد ثم مع هذا اذا ذكرت في الفصل
 مدائح العظيمة السطیعة وفضائله الفخيمة الرفیعة وذكرت احوال ولادته
 ونسبه من ابتداء خلقه من نور الله جل شأنه وعم نواله الى ما انتهى اليه
 استقالاته الزكية في اصلا بآبائه النقية وبطون امهاته النقية وذكرت

الخوارق العجيبة التي أحدثها الله تعالى حين الولادة وقبائها وملئت الأفلاك
 سطوتها وذكر ما اهتمت به الملائكة عند ولادته من قيامهم صفوفًا وغير
 من تعظيماته صلى الله عليه وسلم ارتمت بهذه الاذكار في الذهن صورة
 العلمية التفصيلية التي تكون كاشفة لعظمة التي تظهر بها غاية عظمتها
 نظيرها في عالم الامكان ارتساما قويا وتوجت النفس بها اليه توجهها وفيها
 حتى تصوير تلك الصورة بغاية تفصيليتها امرأة كاملة صلى الله عليه وسلم
 وكاشفة تامّة له ويصير هو صلى الله عليه وسلم بمرايتها الكاملة وكشفها التام
 له بالغالى حدك انك تراه وذلك لان المعلوم يكون تابعا في نقصان انكشافه وكما لا جالية
 صورته العلمية وتفصيليتها فكما ارتقت صورته العلمية عن مرتبتها الاجالية الى مرتبتها التفصيلية
 زادت مراتبها حسب ما ترقى فيه في العلوم وانكشافه وحضوره حسب ازدياد مراتبها له
 فاذا بلغت صورة اوصاف النبى صلى الله عليه وسلم الى نهاية مرتبة تفصيلية بقدر الوسعة
 لصار هو صلى الله عليه وسلم بالغالى حدك انك تراه قطعاً فيبلغ حضوره العلمى
 بغاية قوته الى حد يقرب من حضوره البصرى غاية القرب جدا فيكون قيام
 ذلك مقام هذا شريفاً بالطريق الاولى وبالجملة اذا ذكرت كثرة مناقب النبوة
 والحبيبة والتوليدات التي تكون توطئة للذكر ولادته التي نفسها نعمة عظيمة
 فاقت على نعم الله اليك كما يستفاد من احاديث لولاك وذكرها يكون
 مهتماً بالشارع ومقصودا اصليا من احتفال المولد كما يهذى اليه قوله تعالى
 واما بنبعة ربك فحدث صارت النفس متأثرة بصورة تلك المناقب المرتمة
 في الذهن منتظرة للذكر ولادته البهية ومشتاق اليه فمستند ذلك اذا قال

الذّاكر قول النبي صلى الله عليه وسلم تعلق هذا الحضور العليّ القويّ بالنبي
 الأكرم القادم من العالم النوراني في العالم الجسماني فيحشد بحضور النبي القادم
 صلوات الله عليه وسلم حضوراً علمياً قوياً يقوم شرعاً مقام الحضور البصري بالطريق
 الأولى فعند هذا ان قام تعظيماً من حصل له هذا الحضور كان قيامه واقعاً
 في عمله عند تأثره به واقضاء علة الشرعية الجامعة لشرائطه الشرعية آتاه
 لأن ما هو حضور بصري حقيقة وإن كان ههنا مفقوداً لكن ما هو حضور
 بصري حكماً في الشرع موجود ههنا فتتحقق العلة الشرعية مع جميع شرائط اقتضاها
 الشرعية ههنا فيكون القيام الميلادي شرعياً فيصح القياس جداً وخلاصة الحق
 عن المناقشة الأولى أن الحضور النبوي العليّ الذي حصل لكل أحد من المؤمنين
 بالشهرة النبوية والتكلم النبوي في قلوبهم حكماً كان في الشرع مع كونه ناقصاً
 حضوراً بصرياً حكماً في بعض ما احتيج إليه فيه لكان هو بما يقويه وبجمله من
 البناءات الميلادية المؤثرة في النفس تأثيراً قوياً حضوراً بصرياً حكماً في الشرع
 بالطريق الأولى فيحقق معنى ما كان شرطاً قد فقد صورة تحققاً شرعياً وبه
 يصح القياس بلا مزية ولكن أهل الحفل لاختلاف طبائعهم من حيث
 كمال التأثر ونقصانه وسرعته وبطوئه بذكر الولادة النبوية وذكر المناقب الذي
 يكون توطية له لا يتيسر لكل منهم أن يحصل كمال الحضور العليّ له في وقت
 واحد فلو ضيق أمر القيام التعظيم لم يوسع بل جعل مقصوراً على ما يقتضيه
 طبعه من ترتبه على كمال الحضور العليّ لكان بعض أهل الحفل قائمين و
 بعضهم قاعدين ثم القائلون لا يكون قيامهم في وقت واحد بل يكون

في اوقات مختلفة على طبق ما يحصل لهم كمال الحضور العلمي في تلك
 الاوقات فيحتمل ان يحتل نظام القيام التعظيمي ويلزم به الهزل في المحفل
 الذي صار منعقدًا للتعظيمات النبوية القولية والفعلية التي هي جد بأسرها
 فلاجل ذلك اقيم ذكر الولاية للسبوق ما هو توطئة لمن ذكر المناقب
 المذكورة مقام كمال الحضور العلمي في ترتيب القيام التعظيمي لان ذكرها المذكور
 سبب اكثرى لكمال الحضور العلمي والسبب الاكثرى ربما يقام مقام مسببه
 في ترتيب الحكم لا ترى الى ناقض الموضوعاته وان كان هو الحد شقيقه
 لكن النظم لا يكون سبباً اكثرى الى اقيم مقامه في ترتيب نقض الموضوعات الى غير ذلك
 من الامثلة الكثيرة التي ذكرت تحت قاعدتها في كتب اصول الفقه فاذا
 قام الذكر المذكور مقام كمال الحضور العلمي وقام اهل المحفل كلهم عند
 هذا الذكر قياماً تعظيماً لا تنظم القيام التعظيمي وقتاً وجماعة فيبلغ به التعظيم
 القيامي صحة وكمالاً وثواباً كثيراً ما انه يبلغ به كمالاً وثواباً كثيراً فلا ان التعظيم
 النبوي الصادر من الجماعة يكون كاملاً بالنسبة الى التعظيم النبوي الصادر من
 المنفرد ولذا يكون ثواب ذلك كثيراً من ثواب هذا واما ان يبلغ به صحة فلان
 القيام التعظيمي لما وقت بوقت الذكر المذكور ووقع عند هذا الذكر لكان
 ترتيبه على علته الشرعية فيكون شرعاً صحيحاً واقفاً في محله ووقته بخلاف
 ما كان قبل وقت الذكر فانه حينئذ لا يكون شرعياً لان علة شرعية انما
 هي ترتيبه على العلة الشرعية بسبب اقتضاها وتأثر القائم بها واذا انتفى
 الترتيب انتفت الشرعية بل يكون اختراعاً بديعاً هدر باطلاً لا يكون

القائل مشا بابه اذ الثواب لما يترتب عليه بما يستفاد من قوله تعالى و
 من يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه ومن يعظم شعائر الله فانها
 من تقوى القلوب اذا كان شرعياً لان المراد بالتعظيم في كلا القولين انما هو
 تعظيم شرعي كما لا يخفى وهذا كالصلاة الفرضية فان ادعاء قبل وقتها يعد
 هدرًا باطلاً ولذا لا يجب اعادة اذ جاء وقتها لان اقتضاءها من الشارع بقوله
 صلوا انما هو في وقتها لا قبله فعلى هذا اذا ذكر احد البيانات الميلا لدية قائماً
 من اولها الى اخرها فان قصد بقيام التعظيم لكان مبتدعاً جاهلاً وان قصد
 به الاعلان كما ان الخطباء والوعاظ يقصدون بيقيناً مهم لكان تاركاً للقيام
 التعظيم وجاهلاً محرماً عنه بل كان لا غنى في المحفل اتيافه بما يورث الى
 نقصان ما هو الغرض من احتفال المولد وهذا لان الغرض من الاحتفال ان
 تظهر العظمت النبوية اظهرها مطلقاً سواء كان قولياً او فعلياً وسواء كان مقصوداً
 بالذات او مقصوداً بالبيع بطريق التوطية فاذا صدر منه قيام قبل وقت ان
 يعظم بالنبي صلى الله عليه وسلم لكان مُصدراً للفعل لا يكون تعظيماً اصلاً لا
 تعظيماً له صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر ولا تعظيماً لبيان لان تعظيم البيان انما
 يتأتى اذا كان البيتين على هيئة الوقار والسكينة والشوكة والعظمة وهو انما
 يحصل له اذا كان لا بسا لثياب فاحترق شرعية وجالساً على مقام مرتفع مزين
 بزينة شرعية اذ كل ذلك بل كل ماله دخل في التعظيم النبوي الشرعي يجب
 وقوعه في المحفل وجوباً انتظامياً لاجل ان يبلغ فيه انتظام التعظيم النبوي الشرعي
 الى كماله بقدر الوسعة وهذا كما ان انتظام المندسة وغيرها يحتاج الى كل ما

يتوقف هو عليه فيجب وجوده فيهما وجوبا انتظاميا فلهذا ان صدر عنه
 قياما عارضا عن التعظيم لكان لا غيبا به في المحفل لحصول الاعلان مجلوسا على مقام
 مرتفع ومنجزا به الى نقصان ما هو الغرض من احتفال المولد وهوان يوتى في
 المحفل كل ماله دخل في التعظيم النبوي الشرعي بقدر الوسعة ليبلغ به في المحفل
 انتظام التعظيم الى كماله بقدر الوسعة فبعد ما ظهر المحتجب على منتظمي المحفل
 وجوبا انتظاميا ان يمينوا البيتين عن ان يقوم قبل ذكر الولادة الشريفة منعاشيا
 بل يجب عليهم وجوبا شرعيا وانتظاميا ان يشددوا التذكير على مبين يترك
 ذكر الولادة الشريفة الذي هو اصل مقاصد المحفل وراسها فانه خائن في اداء
 حقوق المحفل التي جعل مؤتمنا فيها لخيانة عظيمة ومحقر لما هو نعمة عظيمة فاق
 على نعم العالمين كلها وبالحكمة ان كل ما هو وقتي يجب ان يقع في وقته ولا يصح
 وقوعه قبله والا لم يكن وقتيا هذا خلف غاية ما في الباب ان الوقتي ان
 وجب وجوبا شرعيا كالصلوة الفضية مثلا وجب وقوعه في وقته وجوبا
 شرعيا وان وجب وجوبا شرعيا بل وجب وجوبا انتظاميا من جهة الانتظام
 الدينبي او الدينوي وجب وقوعه في وقته انتظاما كالقيام للميلاد في ان
 انتظام التعظيم به انما يتحقق اذا وقع حين الذكر المذكور فوجب وقوعه في هذا
 الوقت وجوبا انتظاميا ثم للتعظيم به اذا استعمل في العرف كثيرا تعظيما للتعظيم
 بعد عرفا تاركه في محل يكون التعظيم به متعارفا فيه محقرا وسيئ الادب جدا
 الا ترى ان من قرء القرآن في محفل مستلقيا او كتب كتابا الى معظم معمر
 عن القابة الفخيمة او عبر اسم معظم مجرد عن الحضرة والجناب والصلح وغيرها